البعد السياسي في الفعل الاتصالي

دليلة فرشان: أستاذة محاضرة "ب"
كلية علوم الإعلام والاتصال
جامعة الجزائر3

مقدمة

تعود أول محاولات التأسيس الإبستومولوجي لمفهوم الاتصال بين السلطة والمواطن إلى منتصف القرن الماضي، عندما ظهرت دراسات اهتمت بتفسير علاقة الأنظمة الحاكمة بالسلوك الانتخابي للأفراد، وبالدور الذي يلعبه الرأي العام والمجتمع المدني وكذلك جماعات الضغط والأحزاب السياسية، في العملية السياسية. وقد ارجع **فيليب ريتور** ظهور المفهوم الحديث للاتصال السياسي إلى أعمال المفكرين في الولايات المتحدة من خلال النظر إلى أن "التواصل السياسي، بالمعنى الحديث، الدال على جملة الممارسات الرامية إلى إقامة روابط بين محترفي السياسة وناخبيهم، وذلك باستعمال خاص للسبل التي تقدمها وسائل الإعلام (من المقال الصحفي إلى الشريط و من النشر البريدي إلى البريد الإلكتروني ومن السجال المتلفز إلى المنصة والدردشة) "[1].

ولقد أوضح المفكر الفرنسي **كوتري J.M.Cotteret** " أن تبادل المعلومات بين الحكام والمحكومين تتم عن طريق قنوات مهيكلة رسمية أو غير رسمية "[2].

البعد السياسي في الفعل الاتصالي

يعتبر الاتصال بالنسبة لمختلف الأنظمة السياسية عنصر مهم لممارسة السلطة. فهما، أي الاتصال والسياسة، "عنصران مترابطان لا يؤديان إلى إنتاج ظاهرة منفصلة، وإنما على العكس، فهما متداخلان دوما ومتلازمان"[3].

ويضيف **ب. باربر B.Barber** من جهته أن "الاتصال والسياسية هما متعايشان" كون أن الواحد منهما لا يلغي الآخر بل يتشارك معه في الجوهر[4]. فالسياسة وفقا لذلك، لا تلغي الاتصال ولا يلغي هذا الأخير، بدوره، البعد السياسي في الفعل الاتصالي.

ويفسر **ألموند Almand** هذه العلاقة المتداخلة بين الاتصال والسياسة، بقوله بأن كل شيء في السياسة، اتصال. فنظام الاتصال هو إحدى القنوات الرئيسية لتدفق المعلومات من النخب السياسية إلى الجماهير، وأيضا لنقل مشاكل وطموحات وتصورات الجماهير إلى النخب.[5]

وذلك فـ "النظامان –أي الاتصال والسياسة- كلاهما يتأثر بالآخر ويؤثر فيه، وإن كان التأثير الذي يمارسه النظام السياسي على نظام الاتصال في البلدان النامية، بشكل خاص أكبر من تأثير الاتصال على النظام السياسي" [6].

يلخص عبد العزيز آل سعود[7] تسع وظائف للتواصل السياسي والتي حددها في:

- **الوظيفة الإخبارية**.

يعتبر البعد المعرفي للتنشئة السياسية هاما وحيويا، حيث يؤدي إلى وجود علاقة بين الفرد والنظام السياسي القائم. وعندما تفتقد تلك العلاقة، أو تضعف، ولا يجد الفرد لديه معلومات كافية عن النظام القائم، فإن الثقافة السياسية في هذه الحالة تصبح ثقافة محدودة. ولوسائل الإعلام دور هام في البعد المعرفي لعملية التنشئة السياسية، حيث ينوط بها نقل الأحداث والأخبار من كافة المواقع، وإعلام المواطن بها، بالإضافة إلى وظيفة الشرح والتفسير والتعليق التي تساعد على الوعي السياسي [8].

فالبعد المعرفي للاتصال بين السلطة الممثلة بمؤسساتها الرسمية وبين المواطن، ضروري لتطوير مهارات الفرد المعرفية التي تساعده على فهم الأحداث السياسية والحكم عليها وتقييمها. كون" وصول الحقائق والمعلومات إلى الجمهور مسألة بالغة الأهمية، فقد لوحظ أن الجمهور المطلع المتبع للأحداث يكون دائما أسرع إلى تكوين أراء محددة ذات طابع متزن، بعكس الجمهور غير المطلع البعيد عن متابعة الأحداث، فهذا الصنف الأخير من الناس يكون عادة أبطأ في تكوين رأيه، مذبذبا في اتجاهاته، فريسة للإشاعات والانحرافات، ويتصف في النهاية بالتطرف والنظرة السطحية للأمور وتغليب الانفعال الطارئ على التفكير السليم [9].

- **التسويق السياسي**.

أي أن الاتصال هو جملة من التقنيات والأساليب المتاحة للفاعل السياسي الموجهة للرأي العام قصد إغرائه والتحكم فيه. فهو كما يصفه **جيرستلي** "اتصال سياسي توجيهي خطي من الفاعل السياسي إلى المواطن (الرأي العام) [10]. إنه إذا تصور تقنوقراطي لأشكال الاتصال السياسي، حيث يبرز فيه الدور الذي يلعبه كل من المرسل والقناة في حين تجاهل دينامكية العنصر المتلقي للرسالة.

ولهذا يذهب البعض، ومن بينهم **كايرول Cayrol**، إلى مقارنة الاتصال بالتسويق السياسي. حيث لا يختلف الاتصال السياسي في استخدامه لتقنيات وقنوات يعتمدها التسويق السياسي أي: التلفزيون، صبر الآراء والإشهار. [11]

وهذا ما أكده **فرانسوا رانجون François Rangeon** بدوره، حين ذهب للقول بأن الوظيفة التي يؤديها الاتصال السياسي هي شبيهة بتلك التي يؤديها الإشهار التجاري . ذلك أن الإشهار ليس هدفه الوحيد هو تسويق منتوج معيّن، وإنما يسعى أيضا إلى طمأنة المستهلك من خلال تزويده بالحجج التي تبرر له اختياره لهذا المنتوج دون غيره"[12]

- **التأثير في اتجاهات الرأي العام.**

بدأت الدراسات الخاصة بتأثير وسائل الإعلام المباشر على التنشئة السياسية في نهاية الستينيات وبداية السبعينيات من القرن العشرين.

تساعد وسائل الإعلام عن طريق تزويد الجماهير بالأخبار الصحيحة والحقائق الثابتة على تكوين الرأي العام. وللاتصال السياسي تأثيراته غير المباشرة في الرأي العام عن طريق الانطباعات التي يوجدها لدى المتلقين. فالاتصال لا يضع الأمور في بؤرة الاهتمام، وإنما قد يحكم أيضا على بعض الشخصيات والأحداث بالغموض والإبهام نتيجة إهمالها وعدم تغطيتها لاعتبارات تتعلق بظروف كل وسيلة أو بهدف الضغط أو إخفاء المعلومات لأسباب سياسية أو أيديولوجية[13] .

وفي هذا الشأن يرى **صامويل بيكر**" أن وسائل الإعلام تخدم النظام السياسي بطرق كثيرة ومختلفة، بعضها مباشر وبعضها غير مباشر، ففي المجتمعات الكبيرة والمركبة مثل المجتمع الأمريكي، لا يستطيع القادة الاتصال بالناس بدون استخدام وسائل الإعلام، كذلك لا يستطيع المرشح السياسي الحصول على أكبر عدد من الأصوات الانتخابية بدون استخدام وسائل الإعلام. كذلك فإن المواطن العادي لن يستطيع التعرف على القرارات الحكومية، والتشريعات، والقادة، والأوضاع السياسية والاقتصادية الداخلية والخارجية بدون استخدام وسائل الإعلام، ذلك أن وسائل الإعلام تعتبر حيوية في نشر المعلومات الجديدة من الحكومة إلى كل المواطنين[14] .

- **الرقابة على الحكومة.**

" ويمكن للإعلام أن يرفع طبقة الرأي العام المنقاد من كونها منقادة إلى طبقة المستنرين. كما يرفع طبقة المستنرين إلى طبقة الصفوة ولو بدرجة من درجاتها. وأيضا يجعل طبقة الصفوة أكثر احتكاكا بالمجتمع للتعرف على أرائه ووجهات نظره [15].

- **المساعدة في صنع القرارات.**

إن " المشاركة في العملية السياسية هي العملية التي يلعب من خلالها الفرد دورا في الحياة السياسية لمجتمعه، وتكون له الفرصة في أن يساهم في وضع الأهداف العامة لذلك المجتمع وتحديد أفضل الوسائل لإنجازها [16].

ويقابل المشاركة السياسية، وعلى الطرف الآخر، السلبية السياسية، التي من صورها اللامبالاة والشك السياسي في كل ما يصدر عن الآخرين من أقوال وأفعال، ويمتد هذا الشك إلى الحركة السياسية والعملية السياسية بمجملها، ثم العزلة وشعور المواطن بالغربة عن العمل السياسي والسلطة القائمة، ثم الاغتراب الذي يؤدي إلى فقدان الفرد للحماس والدافع للمشاركة السياسية.[17]

- **دعم مشروعية النظام السياسي.**

تعتمد السلطة السياسية على الاتصال الجمعي في إثارة الجمهور أو تهدئته، وللدعاية للنظام السياسي وإضفاء الشرعية عليه وتبرير مواقفه[18]. وينظر **ج. بوردو G. Burdeau** إلى العملية الاتصالية " كونها عملية تأكيد يومي على شرعية النظام القائم"[19]، ذلك أن هذه العملية مثلما وصفها **لوشيان باي Lucian bye**، على أن العلاقة القائمة بين العملية الاتصالية والعملية السياسية هي علاقة جوهرية تكمن في " أن أهداف النظام السياسي في السيطرة والشرعية والمشاركة عبر انتقالها إلى المجتمع المحلي تستلزم وجود الوسائل التي تقوم بالتعبير الرمزي عن القيم والمعايير الإجرائية للنظام السياسي، وكذلك إيجاد القنوات التي تنقل مصالح ومطالب المواطنين إلى السلطة السياسية [20]. وهذا ما يثبت أن " لا وجود لنظام بدون شرعية، فهو مطالب بان يبرر وجوده ، مسبقا أو لاحقا، ولا وجود أيضا للشرعية بدون تواصل" [21].

- **تأكيد الشعور بالهوية الوطنية.**

إن الشعور بالانتماء والولاء يتوقف على مدى نجاح السلطة الحاكمة في غرسها لدى الأفراد الشعور بالولاء للدولة ومؤسساتها، والإحساس بالتضامن والهوية الموحدة. كما يؤدي عجز الدولة في تحقيق الانصهار والاندماج بين كافة أفرادها إلى إحداث أزمة هوية داخل المجتمع. ويفسر لنا الأستاذ الجامعي الفرنسي "ألبرتيني" هذه الظاهرة : "بأنّه من النّادر أن نَجدَ في العالم الثالث تَجمُعاً اجتماعيا مُتلاحماً، والناس يَعيشُون مُنعزلين في جماعات ضَيّقة خاصة، إمّا دينية أو لغوية أو قَروية أو عُصبوية أو عائلية، والعالم العقلي والاجتماعي من السكان عالم مَحدود، والبُنى الاجتماعية مُتكيّفة ومُتصلبة [22]. فعندما لا تتجاوز انتماءاتهم الضيّقة التقليدية حدود العائلة أو القبيلة فإن ضعف ولائهم القومي قد يعزز من المحسوبية في الإدارة الجزائرية. ولقد ذهب "موريس ثوريز" **Maurice Thorez** في طرحه إلى القول أن الجزائر ليست أمة بعد، بل إنّها لا زالت في مرحلة التكوين، وأن القوميات التي تَتَشَكل منها تَفُوق العشرين قومية"[23]. فالعصبية القبلية والجهوية تتغلب على مفهوم القومية الجزائرية المُوحدة وهي التي تَفرض علاقاتها على روابط القومية الوطنية ذلك ما عَزّز العمل بعلاقات

القُربى ما يصطلح عليه في المجتمع الجزائري ب" بني عميس " نسبة إلى ابن العم، الصداقة التي يصطلح عليها " بالمعريفة" والجهوية " وليد البلاد".

كما تتوقف مسألة الهوية على ثقة هؤلاء في تراثهم وحضارتهم، وعلى مدى مساهمتهم في بناء حضارتهم .

- **إدارة الصراعات السياسية**

تحتاج إدارة الأزمة (أو الصراعات) إلى كم مناسب من المعلومات، وإلى متابعة فورية لتداعيات أحداث الأزمة، وسلوكيات أطرافها، ونتائج هذه السلوكيات، ومن ثم فإن فتح قنوات الاتصال مع الطرف الآخر يساعد على تحقيق هذا الهدف[24].

وإن كان الاتصال القائم بين السلطة والمواطنين يحدث عبر قنوات عدة، فيمكننا حصرها في:

1/ الاتصال عبر وسائل الإعلام: تُعد الخطة الإعلامية من أهم مقومات إدارة الصراعات أو الأزمات. نظرا لما للإعلام من أهمية كبرى في إدارة الأزمات، ولأنه عندما يُهمّش الدور الإعلامي يكون لذلك انعكاس سلبي على عملية إدارة الأزمة، لذا يقترح إزاء ذلك تعيين متحدث رسمي على قدر من الكفاءة والخبرة بحيث يتولى الإدلاء بكافة التصريحات عن الأزمة [25].

2/ الاتصال عبر المؤسسات: كالأحزاب السياسية، التي تعتبر حلقة وصل بين الحاكم والمحكوم. جماعات الضغط. على هذا الأساس فسر ليستر برايث Lister braitt الحكومة السلطة كشبكة للتواصل، التي توجه الأفعال وفقا للمعلومات التي أرسلت إليها.

3/ الاتصال غير الرسمي: هذا النوع من الاتصال عن طريق العلاقة "وجها لوجه" وهي مهمة للمجتمعات البدائية أو التقليدية، ولكن يبقى أيضا مهما بالنسبة للمجتمعات المتقدمة، حتى في زمن وسائل الإعلام الحديثة[26].

وأوضح **دوركايم** من جهته أن الاتصال المتبادل الذي يحدث بين الطبقة الحاكمة وبين كافة فئات المجتمع يحدث على مستويات ثلاثة وهي : اتصال داخل الدولة، اتصال بين الدولة والمجتمع المدني، واتصال داخل المجتمع المدني. ويتميّز النوع الأول عن بقية المستويات الأخرى ،كما ذكر **مانين** 1985**Manin**، كونه يتوفر على عنصرين، وهما التحاور والإقرار. و يرى **دوركايم** أن ما تصدره الدولة من قرارات لا يمكن أن تحظى بالشرعية وبالإجماع إلا إذا تمّ اتخاذها من خلال نقاش عام وعادل[27] .

ولقد أقر**جيرستلي**[28] أنه في إطار هذا التبادل الصاعد والنازل تحقق العملية الاتصالية وظائف يمكننا حصرها في أربعة عمليات أساسية :

- إطلاع و تبليغ المواطنين.
- الإنصات إلى تطلعاتهم.
- المساهمة في تحقيق العلاقات الاجتماعية.
- مسايرة التغييرات السلوكية

ويلخص جيرستلي هذه الوظائف في أن "الاتصال بين الدولة والمواطنين هدفه التقاسم والتبادل"[29] أما **فيليب ريتور PH. Riutort** فقد ذهب إلى القول بأن الهدف الأساسي من هذه العملية التواصلية تتلخص في كونها "جملة من العمليات التي يقوم بها متخصصون في مجال الاتصال لتزويد السياسيين بآليات تمكنهم من ممارسة سلطتهم على المحكومين (الرأي العام) "[30].

لقد اتفقت هذه الطروحات على إبراز الدور الذي يلعبه الاتصال في الحياة السياسية من خلال تدعيمه لإرساء قواعد التوافق و التفاهم بين السلطة الحاكمة والمواطنين.

ولقد أوضح **لين مان Lin Man** أنه يمكن رؤية الاتصال إبان حدوثه من خلال مراحل معيّنة. هذه المراحل تتداخل فيما بينها بطبيعة الحال غير أن لكل منها خصائصها المتميزة ولكل منها طبيعة وبناء متميّز. ويحدد **لين مان** أربع مراحل هي [31] :

1/ المواجهة :

تعتبر المواجهة من أهم مراحل الاتصال البشري، فهي الخطوة الأولى التي يتم من خلالها الربط بين المرسل والمستقبل عن طريق تبادل ونقل المعلومات. وعلى الرغم من أن هذه المرحلة تمثل أبسط أشكال الاتصال البشري، إلا أنها من أهم المراحل التي توفر للمرسل والمستقبل إمكانات تطوير نماذج اتصالية ذات معنى.

2/ التبادل :

إن الانتقال من مرحلة المواجهة إلى التبادل، يحدث من خلال تدفق المعنى المشترك بين المرسل والمستقبل، أي أن تحمل الرسالة رموزا ذات دلالات مألوفة ومفهومة بين الطرفين.

فمرحلة المواجهة تحدث حينما يقوم المستقبل بفك الرموز والتعرف على دلالات الرسالة التي بعث بها المرسل. أما مرحلة التبادل فتتضمن معاني الرموز ومفهومها لدى المشاركين في عملية التواصل. أي ما تحمله الرموز (الرسالة) من معنى لدى المتلقي. قد تتداخل هاتان المرحلتان إلا أن مرحلة المواجهة، هي جزء سابق على مرحلة التبادل وهي أيضا جزء أساسي لها. مرحلة التبادل هي التأكد من أن المعنى الذي تلقاه وفسره المستقبل الذي قصده المرسل.

3/ مرحلة التأثير :

تعتبر مرحلة التأثير السيكولوجي أو السلوكي لعملية التواصل نتاجا للمرحلتين السابقتين، حيث تنتقل عملية التواصل في هذه المرحلة إلى عملية تغير اتجاه وسلوك المتلقي بعد مشاركته في مرحلتي المواجهة والتبادل. والهدف في مرحلة التأثير ليس تغيير الاتجاهات والسلوك فحسب ولكن تغييرها في اتجاه محدد وبمقدار محدد.

4/ مرحلة التكييف والتحكم :

وهدفها التأكد من فعالية العملية الاتصالية سواء من ناحية المصدر أو المستقبل. أي التأكد من عدم حدوث فجوة اتصالية أو انقطاع اتصالي أو تشويش أثناء تواصل المرسل والمستقبل. فإذا لم يقم المرسل بتقييم ما يحدث للمعلومة والرسالة أثناء رحلتها إلى المتلقي وكيفية تلقي هذا الأخير لها، وإذا لم يكن للمتلقي وسيلة للكشف عن استجابة المصدر لردود أفعاله فلا يمكن لعملية التواصل أن تتم أو تكتمل. ونعني بهذا أن التغذية المرتدة أو رجع الصدى Feed back وهي الوسيلة التي يتعرف بها المصدر على التأثير المقصود وغير المقصود للرسالة التي قام ببثها إلى المستقبل. وقد يكون رجع الصدى إيجابيا أو سلبيا. أي أن يحقق الكفاءة والتأثير المقصود، أو أن ينحرف عن ما يقصده المرسل.

إن ما يمكننا قوله استنادا على ما تمّ عرضه ، أن العلاقة بين السياسة و الاتصال هي علاقة جدلية ديالكتيكية، تختلف دائرة التأثير بينهما باختلاف الأنظمة الحاكمة.

نماذج الاتصال بين السياسي:

شكلت الظاهرة الاتصالية محورا هاما لدراسات متعددة، حاول من خلالها المفكرون في الغرب تأسيس المبنى النظري لهذه الظاهرة. وتجلى ذلك بوضوح بعد الحرب العالمية الثانية (فترة اتسمت باستخدام الحكومة الألمانية للدعاية للسيطرة على عقول الناس والترويج لفلسفتها والرفع من درجة تقبلها) فبرزت عدة نظريات ونماذج ارتكزت في تفسيرها لصيرورة العملية الاتصالية على اعتبارها علاقات مفترضة قائمة بين مجموعة عناصر تتحدد من خلال حركية العلاقات المفترضة القائمة بين هذه العناصر (مرسل، رسالة، متلقي، وسيلة...الخ). وعلى أساس هذه الافتراضات وضعت نماذج محددة لمنظومة الإرسال والتلقّي بعناصرها الخمسة. وهي التي حاولنا من خلال البحث في معطياتها الوصول إلى تفسير لموضوع دراستنا وباعتبار اللغة الملفوظة إحدى هذه العناصر كونها " وسيلة الاتصال الأولى بين السلطة والجمهور، لما يتوفر بها من عوامل الإدراك المشترك. سريعة الفهم والتأثير والإقناع، وما تقوم به اللغة من أثر واضح في توجيه حياة الشعوب نحو أهداف السلطة بما تتضمنه دلالات وأفكار وأدوات تأثير، من ثمّ يستخدمها السياسيون في التأثير في الجمهور وإقناعه وتوجيهه

نحو أهدافهم. كما تعبر اللغة عن اتجاهات السلطة، وأهدافها، وتعكس أحوال المجتمع السياسي"[32]. فلا يمكننا إذن تصور قيام أي تنظيم سياسي أو اجتماعي بدون هذه الأداة التواصلية التي يتعامل من خلالها الفرد مع غيره من أفراد المجتمع. وإن شكلت اللغة الملفوظة أو الكلام أدنى مستويات التواصل وابسطها، إلا أنه لا يمكننا النظر إلى ما يلفظ به على أنه مجرد أقوال وإنما للكلام خلفية اجتماعية تعكس لنا السياق العام الذي تحدث فيه عملية التواصل. حيث يوضح **ب.شارودو (P.Charaudeau)** أن عملية التواصل اللفظي المألوف " لا تقتصر على قدرة الفرد في إنتاج خطاب ضمن إمكانيته في التشفير أو الترميز، أو على كفاية المتلقي على فك رموز الخطاب الذي تلقاه"، وإنما فهمنا لهذه العملية يتطلب منا تحديدها ضمن "نسق كلي شديد التعقيد"[33]. ويفسر **ب بورديو (P. Bourdieu)** ذلك بقوله إن نجاحنا في إيجاد منطق لساني لأشكال التواصل الحجاجي، أو لفن الخطابة (البلاغة)، يتوقف على مدى إدراكنا للعناصر المكوّنة لها وفهمنا للعوامل التي تحكمها على اعتبار أن كل من الرسالة والمرسل والسياق عناصر أساسية في العملية التواصلية، وذلك أن إغفالنا للضوابط والقواعد التي تتأسس عليها هذه العملية سيؤدي بنا إلى الإخفاق لا محال"[34].

ومن هذا المنطلق، يمكننا القول أنه لا يمكننا فهم ظاهرة الاتصال السياسي بمعزل عن السياق العام الذي يحدث فيه وفي إطار التعاقد الاجتماعي القائم بين السلطة والمواطنين، وليس مقصودنا من تناول الاتصال السياسي هنا هو التسويق السياسي والدعاية وإنما في ترسيخه للتكامل والتفاهم والتضامن. ومن هذا المنطلق سنحاول التطرق إلى تلك الأنماط التواصلية التي حاول من خلالها المفكرون تفسير صيرورة العملية الاتصالية بين السلطة وباقي فئات المجتمع، نذكرها كالتالي:

1. **النماذج الأحادية الاتجاه:**

1.1 **النموذج الاستراتيجي :**

لقد شكلت عملية الاتصال في مرحلة الحرب أو في مرحلة السعي من أجل الاستحواذ على السلطة، مجالا مهما اهتم به العديد من المفكرين الذين ارتكزوا على أطروحات ميكيافيلي الذي خلص إلى أن "الأمراء (الحكام) يهتمون باكتساب فنون الحرب وكان ذلك شاغلهم الوحيد"[35].

اعتمد بعض المفكرين في تفسيرهم للظاهرة الاتصالية بين الحاكم والمحكوم، على تحليلهم لوضعيتين تمر بهما الحياة السياسية، وهي وضعية الحرب، أي مرحلة الصراع على السلطة، ثم مرحلة الاستحواذ على السلطة. ويعدّ كلوزويتز **clausewwitz** العالم الاستراتيجي، من أهم المفكرين الذين اظهروا العلاقة الضيّقة بين استراتيجية المخاطب

الساعي للاستحواذ على عقول الآخرين واستراتيجية المحارب الساعي للاستحواذ على السلطة وممارستها مؤكدا بذلك"أن الحرب هي إحدى الوسائل التي يستخدمها السياسيون للوصول إلى السلطة" [36].

إن تفسير أصحاب المقاربة الاستراتيجية لعملية التواصل القائمة بين الحكام والمواطنين ارتكزت على تبنيهم لمفاهيم استمدت من المجال العسكري، حيث وصف هؤلاء تواصل الحكام بالمواطنين، أنهم " في سعيهم للوصول إلى – الهدف- يتبنون – استراتيجية – مخطط لها بغية تحقيق الانتصار-" [37].

أي أنه لكسب الحرب أو الاستحواذ على الحكم يحتاج الحكام للتواصل مع المحكومين لتوجيه آرائهم وفقا لما يخدم مصالح من في السلطة، وضمان تأييد الرأي العام لهم وتدعيمهم لسياستهم.

فهذه العلاقة الضيّقة بين الحرب والاستحواذ على السلطة، تبرز عنصر "الاتصال كأداة يستخدمها الساسة لتعبئة الجماهير، وكسب تأييدهم وضمان أصواتهم"[38].

يبيّن لنا هذا الطرح، أن المرسل الوحيد والمنتج للرسالة هو الحاكم، صانع الحرب، فهو يتصل بالمحكومين بغية الاستحواذ على السلطة أو للحفاظ عليها، ويعني ذلك أن أصحاب النفوذ هم وحدهم المؤهلون للتواصل بالآخر الذي ينظر إليه وكأنه مغيب "العقل" فهو الطرف السلبي في عملية التواصل.

ومن الملاحظ أيضا، أن مناصري النموذج الاستراتيجي انطلقوا في تحليلهم لظاهرة التواصل من أنها " فعل استراتيجي. فبعيدا عن الدلائل والرسائل والشفرات التي تستخدم، التي تظهر لنا البعد البنيوي للعملية، هناك جانب آخر للعملية الاتصالية لا يمكننا إغفاله، إنه البعد التداولي هذا البعد هو الذي يحدد طبيعة الرسالة وهدفها، إن كانت إعلاما أو إشهارا أو إشاعة[39].

أي أن الرسالة قد تكون خبرا يراد منه إعلام الآخرين حول قضايا معيّنة قد تهم الرأي العام وذلك بغية مدّهم بالحقائق والمعلومات التي تمكّنهم من فهم هذه القضايا والفصل فيها. أو أن تكون هذه الرسالة تسويقا لفكرة معيّنة أو لشخصية ما من أجل كسب تأييد الرأي العام و توجيهه، كما قد تكون الرسالة إشاعة لمعلومة تمّ إنتاجها و بثها بغية التشويه بالآخر والإطاحة به أو زرع الرعب فيه. وقد وصف سان تزو ذلك بقوله "أن الحاكم، قائد الجيش، يستعين بشبكة من الأعوان عملهم نشر معلومات مغلوطة وكاذبة في أوساط العدو بغية زعزعة استقرارهم، لأن الإشاعة (أحد أنماط التواصل) لها وقع وتأثير بالغ الأهمية، إلى درجة أن العدو يصدقها ويقوم بدوره (دون وعي) إلى نشرها على عامة الناس، فهم بمثابة الوسيط،

الذي يستغله الحاكم المنتج للرسالة والباعث الوحيد، فهو الطرف الايجابي الوحيد في عملية التواصل"[40] وعلى هذا الأساس، أكد كل من **Sun Tzu** و**Von Clauewitz** أن "الاتصال عنصر مهم في أداء السلطة والقائمين عليها، والذي يستحوذ على السلطة يسعى جاهدا إلى السيطرة على وسائل الاتصال والإعلام واستخدامها لكسب التأييد والدعم لسياستها وقراراتها، والتعرف على الاتجاهات السائدة في المجتمع المحلي"[41]. فمن أجل توصيل صوتهم والتعبير عن وجهات نظرهم يستخدم الحكام كافة السبل ومختلف الوسائل والتقنيات لتحقيق أهدافهم المنشودة. وإنها في الحقيقة الأساليب ذاتها التي ترتكز عليها الدعاية. لأن هدفهم من التواصل بالمحكومين والدعاية لشخصية أو برنامج تسعى السلطة لتدعيمه. وعلى هذا الأساس ينظر سان تزو إلى أن مؤسسات الدولة، تشبه المؤسسة العسكرية، وإن اختلفت في طبيعة مهامها و نمط تسييرها، إلا أنها تسعى جميعها إلى " تحقيق الانتصار على الآخر"، ومَرَدُ هذا النجاح يتوقف على قدرة الحاكم (القائد العسكري أو مدير المؤسسة) على استخدامها للأساليب الاستراتيجية "[42].

يمكننا القول، إنه وفقا للتحليل الذي جاء به منظورا النموذج الاستراتجي، تعتبر عملية التواصل السياسي، عملية استراتيجية يخطط لها من قبل من يمسك بزمام السلطة، يستخدم وفقها كل الوسائل والأساليب التلاعبية المضللة التي تمكّن الحاكم من الوصول الفعّلي إلى أهدافه من خلال "تحسين صورته لدى الجمهور الناخب، والعمل من جهة أخرى، على تشويه صورة خصومه [43].

استنادا على ما جاء به أصحاب هذا الطرح، يمكننا القول، أن الإدارة العمومية تعتبر إحدى آليات السلطة، وهي أداة مُستخدمة لسياسة اتصالية، أي لاستراتيجية اتصالية، تسعى من ورائها إلى تنفيذ برامجها السياسية و التأكيد على شرعيتها وبسط رقابتها و نفوذها. فهي، أي الإدارة، هي الطرف الفاعل والفعّال في العملية الاتصالية.

ومن هذا المنطلق، انتقد بعض المفكرين هذا التوجه الذي يعزز عنصر "الفاعلية" مع شرعنة كل الوسائل والأساليب التي تجعل من تواصل الحاكم بالمحكومين عملية ناجحة، بمعنى أن فاعلية هذه العملية تقاس بمدى أو درجة تحقيق الأهداف التي سطرت من أجلها، وهي بالطبع الأهداف التي يرمي إلى الوصول إليها الحاكم باعتباره الطرف الفاعل و لفعّال في عملية التواصل، فهو الذي يمارس تأثيره على المتلقي بغية توجيهه وفقا لرغباته.

من هنا يتضح لنا " أن الأدوار في عملية التواصل بين الحاكم والمحكومين، غير متوازنة، مما يؤدي إلى اختلال العلاقة القائمة بين هاته الأطراف، بل يؤدي عدم الالتزام

بالمبادئ الأخلاقية وغياب الضوابط المنظمة لعلاقة الحاكم بالمحكومين إلى دحض فكرة الديمقراطية" [44].

إن ما يعاب على هذا النموذج أنه ينظر إلى المحكومين بنظرة شمولية، باعتبارهم حشودا سلبية، وليس كأفراد يتمتعون بقدرات ذهنية، يتمتعون بالاستقلالية والمسؤولية في طريقة تفكيرهم وسلوكهم.

ومن ذلك تبرز لعبة الاستحواذ على السلطة للاستحواذ على وسائل الإعلام والاتصال واضحة في البلدان وذلك للدعاية وتجميل صورة النظام السياسي أمام الجمهور، والتأكيد على شرعيتها والبقاء على هيمنتها من خلال إعادة إنتاج إيديولوجية الهيمنة من خلال مؤسسات الدولة، ففي الدول العربية مثلا "تتجه السياسات الاتصالية كلها إلى دعم سلطة النظام القائمة وتوجهاته في المجالات المختلفة وخدمة مصالحه الحقيقية والمتصورة، على النحو الذي يخدم تماسك النظام وديمومته، مما نجم عنه أنه اصطبغ مضمون الاتصال في معظم أشكاله في بعض الأقطار بالصبغة الدعائية المباشرة، التي تعزز مصالح النظام وأهدافه، وتعزز المصالح القطرية، وتغرس الولاء لها في عقول الجماهير". [45]

فالإدارة العمومية وفقا لهذا الطرح، هي أداة بيد السلطة و آلية من آلياتها التي تستخدمها لخدمة مصالحها، ومن ثم فإن علاقة الإدارة العمومية بالمواطن هي علاقة يشوبها اللاتكافؤ اللامساواة في التواصل، إنها علاقة موسمية تقوم على " تحضير " الآخر للتواصل معه إذا كان ذلك يتماشى ومصالحها، وتقوم أيضا بتغييبه إذا شكل هذا الأخير عائقا لسياسيتها أو تهديدا لبقائها واستمرار سلطتها.

2.1 النموذج السلوكي :

تبلور النموذج السلوكي، كنتيجة لمجموعة من الأبحاث والدراسات التي اهتمت بتحليل الآثار التي خلفتها الدعاية النازية والشيوعية، خاصة تلك التي ميّزت الحرب العالمية الأولى والثانية. ولقد أرجع **فرنسيس بال Francis Balles**، شيوع هذا النموذج، خاصة في الولايات المتحدة الأمريكية، إلى الأعمال التي قدمها لاسويل " الذي وجد ضالته في التعريف الأرسطي ثلاثي الأبعاد (الحديث، المتحدث، والجمهور) فزاد عليه عنصرين جديدين (التأثير والوسيلة)[46]. ولم يكونا بعيدين عن أرسطو، الذي حدد هدف الاتصال بأنه " البحث عن كل الوسائل الممكنة للإقناع" [47] وقد أبرز **لاسويل** من خلال أسئلته الشهيرة دور كل عنصر في العملية الاتصالية، باعتبارها "تركيبة تتضمن كل من:

- من؟ (المرسل)، يقول ماذا؟ و يقصد به (الرسالة) ذاتها أي القائم بالاتصال بكل ما يحمله من خصائص فردية أو جماعية، بأية وسيلة ؟ (وسيط)، لمن؟ (المتلقي) وبأي تأثير أي (الهدف) هذا الأخير الذي يقوم على أساس معرفة خصائص وطبيعة الجمهور الذي ستوجه إليه الرسالة[48].

اشتمل هذا التحليل على العناصر الأساسية للعملية الاتصالية، حيث برز فيها من هو الطرف الفاعل فيها، وكذا الطرف المفعول به، بحيث اعتبر العنصر "من ؟" أي "المرسل" هو الطرف الفاعل الإيجابي الوحيد في عملية التواصل، فهو المنتج للرسالة والباعث بها إلى الطرف الآخر، في حين اعتبر المتلقي عنصرا ثانويا، أي أن المستقبل للرسالة يقتصر على التلقي السلبي" [49].

دعم **ميلر G.A.Miller** من جهته هذا الطرح، حيث فسر العملية الاتصالية باعتبارها عملية " نقل معلومة من نقطة – أ- إلى نقطة أخرى – ب-"[50]. أي أن عملية الاتصال "تحدث عندما توجد معلومات في مكان ما، أو لدى شخص ما ونريد إيصالها إلى شخص آخر" [51].

إن فهم دور كل من المرسل للرسالة أو المستقبل لها، يدفعنا إلى القول إن العملية الاتصالية، وفقا لهذا المنظور، هي عملية إغرائية أو إقناعية، حيث فسر **د.ك برلو D.K.Berlo** ذلك قائلا : "إننا نتصل من أجل التأثير في الآخر وإحداث تغييرات في أفكاره بالطريقة التي تحقق أهدافنا"[52]. وعلى هذا الأساس أشار **د. نيمو D.Nimmo** إلى أن هذا النموذج طرح أربعة إشكاليات أساسية تشترك في مجملها في عنصر "الآثار" التي تحدثها الرسالة في المتلقي.[53]

وقد دعم كل من **فلدسفيلد S.J.Fldersveld** و**جنوفيتز M.Jonowitz** في كتابهما Political Behavior على أن ظاهرة الاتصال السياسي هي " العملية التي تقوم من خلالها مؤسسات الدولة للتأثير على السلوك الانتخابي للمواطنين."[54]

وبعبارة أخرى إن الاتصال السياسي القائم بين الحكومة والمواطنين، هو "نشاط تقوم به بعض المؤسسات المكلفة بنشر أو بث المعلومات، وتوجيه أفكار المواطنين واهتماماتهم نحو القضايا المتعلقة "بالحكومة"[55].

من خلال ما سبق ذكره، نرى أن النموذج السلوكي ذهب في طرحه إلى اعتبار أن "الاتصال السياسي هو عملية إرسال أحادية الاتجاه، حيث تنتقل من خلالها معلومة، من نقطة ما إلى هدف معين، بغية إحداث تأثير فيه "[56].

فالاتصال السياسي بهذا المعنى، يقصد به اتصال الحكومة في اتجاه الناخبين قصد توجيه آرائهم، فهو اتصال أحادي الاتجاه، فالحاكم هو المبادر الأول وهو المنتج للرسالة والباعث بها في حين أن المواطن، المنتخب، يخضع لمؤثرات هذه الرسالة، وتكون استجابته

لها غير عقلانية، خاضعة للغريزة التي خاطبها المرسل، أي أنها استجابة بافلوفية تقوم على ثنائية إشارة/استجابة[57].

إن هذه المقاربة التجريبية تم توظيفها وبصفة خاصة في" دراسة الدعاية والاستشارة الانتخابية وآثار التواصل الجماهيري والعلاقات مع الصحافة والرأي العام والسلطات العمومية [58].

وعلى هذا الأساس بني السلوكيون منظورهم للتواصل السياسي من منطلق أنه منظومة من السيرورات المتبادلة أو المنقولة فيما بين المؤسسات الحكومية والسلوك الانتخابي للمواطن.

إلا أن **فويرستر Von Foerster** انتقد هذا الطرح، الذي اختصر عملية الاتصال في ثنائية منبه/استجابة، كون "هناك مجال لعملية الإرسال والاستقبال" [59].

أي أن الكائنات الحية لا تخضع بالضرورة إلى منبهات خارجية حتى تقوم بنشاط أو بفعل، بل هناك عوامل داخلية أيضا، أي أن هذه الكائنات تستجيب لقوى خارجية وداخلية.

يتضح لنا، من خلال ما سبق عرضه، أن أصحاب هذا المنظور ركزوا على الوظيفة التأثيرية التي يمارسها باعث الرسالة محاولا التأثير على سلوك المتلقي لها، حيث ذكر **تود جيتلي Todd Gitlin**[60] أن وظيفة الاتصال السياسي تكمن في جعل المتلقي طرفا سلبيا. وأن الغاية منه هو ضمان الاستقرار والحفاظ على الأوضاع الراهنة. فهذا الطرح يرتكز على منظور سلطوي، يقوم على أن الاتصال هو " تبادل المعلومات والأفكار بين الحكام والمحكومين بوسائل رسمية، أما للتمكن من السلطة أو لممارستها "[61].

3-1 النموذج التقني:

يعتبر النموذج التقني من النماذج المهمة التي أسهمت في بناء الإطار النظري للظاهرة الاتصالية، خاصة تلك التي أولت اهتماما واسعا لدور الوسيلة الاتصالية باعتبارها العنصر الأساسي في هذه العملية. حيث ركزت هذه المقاربة على الدراسة العلائقية بين المؤسسات ووسائل الإعلام والتواصل .

وفي هذا الصدد يعتبر مارشال ماكلوهان Marschall Macluhan من الرواد السبّاقين الذين طرحوا إشكالية الوظيفة التأثيرية للوسيلة. وقد تبنى ماكلوهان في طرحه، أن الوسيلة هي: "المتغير المستقل، بينما يشكل التفكير والمعلومة متغيّرات تابعة" [62].

ذلك لأن الوسيلة المسخرة للتأثير على المتلقي لها من القدرات والإمكانات على تشكيله وعلى "تأطير المعلومات وتنظيم التفكير"، وأن تجعل منه الإنسان الآلي المبرمج من طرف وسائل الإعلام. لقد أدى اكتشاف غوتنبرغ للطباعة سنة 1438 إلى تحول حاسم في تاريخ البشرية بحيث أدى انتشار الكتابة إلى تراجع الأمية، كما أدى تطور السكك

الحديدية إلى تطور مدن جديدة.كما أدت التكنولوجيا الحديثة للاتصال، وبقسط كبير، في حلول مجتمع جديد استحوذت على ذوقه وأحاسيسه ووعيه وأفكاره وسلوكياته.

إن الإمكانات التكنولوجية المسخرة للتأثير على الجماهير، أصبحت هي العارض الأساسي للقضايا، فهي إذا، تتحكم في الخبر الإعلامي، وعليه فإن الرأي العام يحكم على القضايا والأحداث، من خلال ما تقدمه له وسائل الإعلام، وهي إذا، تتحكم أيضا، في تشكيل نظرة الفرد الكلية للظروف أو الواقع المحيط به.

لقد لخص **ماكلوهان** هذا الطرح في مقولته الشهيرة "الرسالة هي الوسيط (القناة)" أي أن الرسالة (المضمون) يذوب كلية في القناة، وهذه الأخيرة هي التي تمنحه القدرة على التأثير. لقد استبق ماكلوهان بطرحه لإشكالية "تأثير الوسيلة" طغيان الشكل (التقنية) على المضامين، وتلاشي المتلقي أمام سلطة الخطيب، فمع ظهور التكنولوجيا الحديثة للاتصال أضحى من يتحكم في الوسيلة يتحكم في العالم.

ولقد حدد **جون بيتنر G.Bittner** و **كيرت ليفن K.Lewin**، العالم الاجتماعي الذي يعود له الفضل في استخدام لأول مرة مفهوم حارس البوابة ، و الذي عرفه " بأنه أي شخص أو مجموعة منظمة بشكل رسمي و متصلة ومباشرة بعملية توصيل أو نقل المعلومات من فرد إلى آخر عبر وسيلة اتصال، ومن ثمّ فقد يكون الحارس هنا منتجا سينمائيا، أو فنيا للدعاية، ومسئولا للعلاقات العامة أو مهندسا لمراقبة محطات التلفزيون، أو صحفيا، آو كاتبا، ومذيعا، منظما أو معد برامج، أو غير ذلك من القائمين والعاملين في وسائل الاتصال الجماهيري بصورة مباشرة. ويضيف **كيرت ليفين** أن فهمه لوظيفة القائمين أو العاملين في وسائل الاتصال أو ما يعتبرون حراسا للبوابة ،تتحدد سواء عن طريق بثهم للمادة الإعلامية بصورة واقعية مباشرة، وعن طريق إعادة ترتيب وتنسيق المعلومات التي يتم الحصول عليها أو إعادة صياغتها و تشكيلها مرة أخرى لإعادة نشرها أو توصيلها إلى الجمهور، و ذلك في ضوء الاتجاهات والقيم والميول، ووجهات نظر الجمهور أو المرسل ذاته. وبإيجاز يخلص ليفين إلى وجود ثلاث وظائف أساسية لحارس البوابة أو القائمين على عملية وسائل الاتصال الجماهيري، والتي يمكن تلخيصها بصورة موجزة كما يلي[63]:

- تحديدي المعلومات التي يتلقاها عن طريق تحرير المعلومات .
- زيادة كمية المعلومات حتى يتم زيادة حجم الحصيلة الإعلامية.
- إعادة ترتيب أو إعادة تفسير المعلومات.

وبالإضافة إلى طرح كارت **ليفين**، تعد نظرية "الحقنة تحت الجلد" التي ظهرت خلال الحرب العالمية الأولى على يد **لازويل** من أهم المحاولات المفسرة لإشكالية تأثير وسائل الإعلام والاتصال الجماهيري. ومن أهم الافتراضات التي قامت عليها[64] :

- ✓ أن وسائل الإعلام تقدم رسائلها إلى الأعضاء في المجتمع الجماهيري الذين يدركون تلك الرسائل بشكل متقارب.
- ✓ أن هذه الرسائل تقدم مؤثرات أو منبهات تؤثر في مشاعر أو عواطف الأفراد وبقوة.
- ✓ أن هذه المنبهات تقود الأفراد إلى الاستجابة بشكل متماثل إلى حد ما، و تخلق تغييرات في التفكير والأفكار بشكل متماثل عند كل الأفراد.
- ✓ أن تأثيرات وسائل الإعلام قوية ومتماثلة ومباشرة، ويرجع إلى ضعف وسائل الضبط الاجتماعي مثل التقاليد والعادات المشتركة.
- ✓ أن الفرد يتلقى المعلومات بشكل فردي من وسائل الإعلام و بدون وسيط. وأن رد الفعل أيضا فردي ولا يعتمد على تأثير المتلقين على بعضهم.
- ✓ وفي عام 1960 استعرض الباحث جوزيف كلابر Joseph. T. Klabber، عدد كبير من الدراسات التي تناولت تأثير وسائل الاتصال في الجماهير، و خرج بعدة تعميمات أهمها[65] :
- ✓ أن وسائل الاتصال عادة في السبب الكافي أو الضروري لإحداث التأثير على الجماهير ولكنها تعمل مع، ومن خلال، بعض العناصر والمؤثرات الوسيطة
- ✓ أن طبيعة العناصر الوسيطة تجعلها تعمل على جعل وسائل الاتصال عنصرا مساعدا وليست السبب الوحيد في تدعيم أو تقوية الاتجاهات الموجودة.
- ✓ في الأحوال الخاصة التي تساعد وسائل الاتصال فيها على إحداث التغيير تسود حالة من الحالتين: إما أن العوامل الوسيطة لا تعمل وبذلك يصبح تأثير وسائل الاتصال مباشرا، أو أن العوامل الوسيطة تساعد هي نفسها على إحداث التغيير.
- ✓ كما انتهى الباحثون في مجال تأثير وسائل الاتصال الجماهيري إلى بعض النتائج العامة[66]
- ✓ إن قدرة وسائل الاتصال على خلق أراء عن الموضوعات الجديدة أكبر بكثير من قدرتها على تغيير الاتجاهات القائمة.
- ✓ إن قدرة هذه الوسائل على التدعيم أكبر أيضا من قدرتها على التغيير، لأن فاعلية وسائل الاتصال في حالة مهاجمة الرأي السائد أقل بكثير من فاعليتها حينما تسعى لتأييد هذا الرأي.

- ✓ عندما تؤدي وسائل الاتصال من خلال الحملات التي تبثها إلى حدوث تحولات عن الآراء السائدة، فإن هذا التحول يحدث عن طريق إعادة تعريف الموضوعات. فالموضوعات التي لم يفكر فيها الناس من قبل أو لم يهتموا بها كثيرا، يصبح لها أهمية جديدة حينما تركز عليها الحملة الدعائية.
- ✓ يحدث التحول في ظروف أخرى نتيجة لدعم اتجاه له صلة بالاتجاه الأصلي. وإن كان ثانويا أو غير هام، مما يجعله في النهاية يسيطر و يتغلب على هذا الاتجاه. وذلك لأن الاتجاهات تتضارب في هذه الحالة، وحينما تتضارب الاتجاهات عند الفرد تضعف القوة التي تعمل على التدعيم ويصبح الفرد أكثر استعدادا للتحول والهجوم الجانبي على الآراء السائدة ما هو إلا محاولة لبناء أراء جديدة تتصدى مباشرة للآراء السائدة.
- ✓ أثبتت بعض الدراسات أن الوسائل الجماهيرية لا تمارس تأثيرها على الأفراد في جميع الأحوال بشكل مباشر، وأن سريان المضمون لا يتجه إلى أفراد المجتمع كذرات منفصلة، ولكنه يصل إلى قادة الرأي في هذا المجتمع وهؤلاء يقومون بنقل هذا المضمون إلى آخرين بعد إضفاء فكرهم الخاص على الرسالة الإعلامية أو الإقناعية. وافترض هؤلاء الباحثون أن انتقال المعلومات يتم على مرحلتين، وأن تأثير الاتصال الشخصي المباشر يفوق تأثير الاتصال الجماهيري غير المباشر.

وعلى أساس ما سبق ذكره يتضح لنا جليا، أن العلماء والمفكرين في المجال الإعلامي والسياسي قد اجمعوا على " أن وسائل الاتصال الجمعي أو الجماهيري جزء من النسق السياسي. ومن ثمّ كان تسخير الصفوة الحاكمة لهذه الوسائل لإضفاء الشرعية على نظامها السياسي للقادة، بل إن القادة السياسيين يمكنهم تحويل المجتمع إلى ذرات يستطيعون التحكم فيها من خلال استخدامهم الجمعي، بل إنهم يستمدون قوتهم من سيطرتهم على هذه الوسائل، ويمكنهم إقامة نظام ديكتاتوري بسيطرتهم الكاملة على الرأي العام الذي يتدفق الاتصال إليه من الصفوة فيحدث تأثيرا قويا وسريعا" [67].

وفي هذا السياق نستشهد بكتابات اثنين من أساتذة الإعلام البارزين. حيث يشير **هارولد لازويل**، مؤلف الكتاب الشهير " أساليب الدعاية في الحرب العالمية الأولى" إلى ضرورة اضطلاع الحكومة بإدارة الرأي العام وممارسة سلطتها على أراء الأفراد مثلما تمارس سلطتها في مجالات الحياة. واعتبر أن إدارة الحكومة للرأي العام مبدأ لا مفر منه. وبخاصة في الحروب الكبيرة. كما أضاف **ادوارد بيزنز**، أحد المؤسسين الأوائل للعلاقات العامة، حين قال إذا استطعنا فهم آلية ودوافع تفكير مجموعة من الأفراد، فإنه يمكننا أن نسيطر على الجماهير طبقا لإرادتنا بدون أن يدركوا ذلك، فالتلاعب الواعي والذكي بالعادات والآراء المنظمة

للجماهير هو عنصر مهم في المجتمع الديمقراطي. وهؤلاء الذين يديرون هذه الآلية غير المنظورة في المجتمع يشكلون الحكومة غير المنظورة التي تعد هي القوة الحاكمة فعلا في الدول .إنها الأقليات الذكية التي تحتاج إلى الاستفادة من الدعاية بطريقة مثمرة و منظمة[68]

لقد تعرض **ماكلوهان** لعدة انتقادات، واعتبرت أعماله في مجال الاتصال تفتقر للأسلوب والطرح العلمي. وقد أعاب البعض على هذا النموذج التقليدي، أنه يعتمد على المعلومات، ويمضي في اتجاه واحد دون تغذية راجعة. تنتقل فيه المعلومات من الفاعل السياسي الذي يتسلح بكل ما يملكه من آليات التواصل والحجاج والإقناع، لتصل إلى جمهور يمتص هذه المعلومات ويستجيب لها ، ليكوّن على أساسها رأيا إيجابيا.وقد تكون المعلومة كاذبة أو ناقصة أو حتى مشوّهة أو زائفةً أو بعضها مصنوعاً، تتنافى مع حرية التفكير التي تعتبر الركيزة الأساسية لكل نظام ديمقراطي.

يمكننا القول على أساس ما سبق ذكره أن هذا النموذج يساهم في صنع جمهور(رأي عام) سلبي لا ينتظر إلا التلقي، ولا يبدي أي رأي مناقض للقضايا المطروحة عليه. وتتجسد صورة هذا المتلقي السلبي في طرح روغ وليم الذي أعطى بعدا ايجابيا للدور الذي تلعبه وسائل الإعلام في حياة الأفراد والمجتمع ككل، حيث يقر أن " وسائل الإعلام والاتصال تؤدي وظيفة التفسير والتعليق على الأخبار والموضوعات لكي تجعلها أكثر فهما، ولكي توضح المغزى من ورائها أو تصورها بطريقة واقعية لأفراد المجتمع"[69]

ويذهب **بول فاليري Paul Valery** في قوله حول ممارسة الاتصال السياسي على انه " فن منع الجماهير من الاهتمام بالشؤون أو القضايا التي تعنيهم "[70]

إن استرداد الحق في الكلام هو استردادٌ للسلطة وإن أول مقاومة ضد الظلم هي القيام بفضحه على الساحة العامة. فالعنف اللفظي هو التعبير العلني الذي يعبر عن الاختلالات التي تشيب تلك العلاقة بين النظام ومؤسساته

2. النماذج التفاعلية

2-1 النموذج النسقي

أفرزت الحرب العالمية الثانية العديد من الاتجاهات الفلسفية والمواقف العلمية، ولقد شكلت دراسة **وينر N.Wiener** لطلقات المدافع، التي استمد منها عنصر "الارتجاع"، إحدى هذه المنعرجات الحاسمة في مجال دراسات عملية الاتصال[71].

ولقد لفت وينر النظر إلى عنصر الارتجاع، كعنصر أساسي في عملية الاتصال، الذي تضمنه في كتابه الشهير المسمى سيبرنطيقا CYBERNETIQUE الذي ألفه سنة 1948،

ليتجاوز من خلال هذا العنصر الجديد النموذج الخطي الأحادي الاتجاه الذي اعتمدته النظرية الرياضية للمعلومات، ويعطي مفهوما أوسع لمسار الاتصال. الذي ارتباط ب "فن القيادة"[72].
ويفسر وينر عملية الاتصال من خلال الشكل التالي[73]

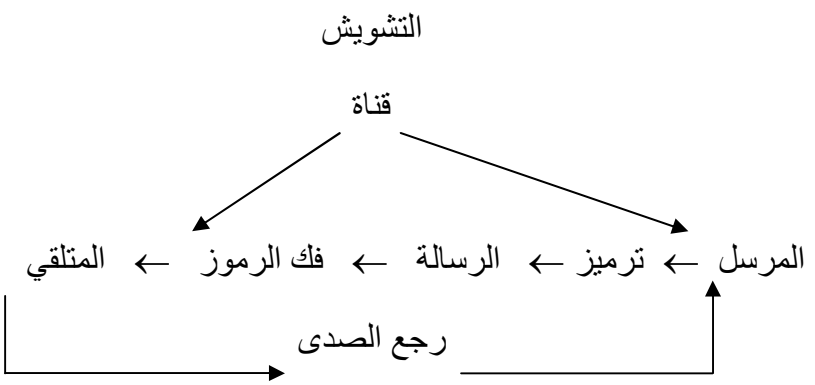

ونتيجة لتضافر جهود رواد السبرنطيقا، ونظرية المعلومات وعلماء البيولوجيا، ظهر ما يمكن تسميته حاليا النسقية "systémique" على يد العالم **لودفينغ بيرتالانفي Ludwing Vonbartalanffy** . حيث شكلت أعمال هؤلاء مهدا لتأسيس منهج قائم بذاته يقوم على رؤية موّحدة في معالجة الظواهر من منظور شمولي وعلمي. فالأنساق العامة بغض النظر عن طبيعتها الفيزيائية، البيولوجية أو السوسيولوجية، تفسر وتدرس من خلال " النظر إلى الأشياء في أبعادها الكليّة الشاملة، والتركيز على التفاعل بين الأجزاء بدل النظر في العلاقات السببية، ومقاربة تعقد الأنساق (الأنظمة) ككيانات أو مجموعات ديناميكية ذات علاقات متعددة ومتغيّرة" .[74]

يتضح أن النظرية العامة للأنساق تقوم على دراسة جميع الكائنات الحية كأنساق متجانسة تتكون من أنساق فرعية، وهي في نفس الوقت تشكل أجزاء لأنساق أخرى. أي أن "النظرية العامة للأنساق" تنطلق في تناولها لظاهرة معينة من قناعة أساسية، أن كل ظاهرة هي مزيج من الأنساق، لا يستقيم البحث فيه دون استحضارها كلها في حركيتها وسكونها. حيث يفترض أصحاب هذا التيار أن دراسة ظاهرة ما (نسق ما) لا تتم إلا بمقارنتها بظاهرة أخرى (نسق آخر) بمعنى أن مكونات الظاهرة المدروسة تعكس مكونات ظاهرة أخرى. و قد فسر **موران Morin** النسق باعتباره " مجموعة خلايا، و إنما هو تلك العمليات التي تحدث بين هذه الخلايا، أي أن التفاعلات المتبادلة بين خلايا النسق هي التي تكوّنه"[75]،

ينظر **موران** إلى النسق على أنه ديناميكي يقوم على علاقات متبادلة تتفاعل فيها خلايا النسق ومن هنا " قد تكون متجانسة أو متنافرة، فيمكنها أن تحافظ على استقرار أو استمرار النسق أو تؤدي إلى زعزعته واختلاله "[76]

ويمكننا القول في هذا السياق، أن أصحاب المنظور النسقي ارتكزوا في تناولهم للظاهرة الاتصالية على تجاوز التفسير الآلي للاتصال وعدم حصره في عملية تحدث بين مرسل ومستقبل فقط، بل ينبغي النظر إليها من خلال علاقة الاتصال بالنسق الاجتماعي الذي يحدث فيه وبوظيفته التي يؤديها في إطار ذلك النسق، وقد فسر المهندس عالم الرياضيات أبراهام مولز Abraham Moles الاتصال على أنه " الفعل الدافع لكائن عضوي أو نسق محدد انطلاقا من نقطة ما، ولتكن ر (R)، للمساهمة في تجارب ومحفزات بينة فرد آخر أو نسق يقع في مكان وزمان آخرين، وذلك باستخدام العناصر المعرفية المتقاسمة بينهما"[77]. أي أن فهمنا لنسق الاتصال يرتكز على تفسيرنا وفهمنا للعلاقة القائمة بين مختلف المتغيرات، وبإدراكنا للتفاعل المتبادل بين الاتصال (كنسق) ومحيطه الخارجي (كنسق آخر).

وعلى هذا الأساس يمكننا اعتبار الاتصال السياسي "مجموعة من العلاقات التفاعلية القائمة بين عناصر النظام السياسي"[78] أي يمكننا تفسير الاتصال السياسي "كمجموعة من المعلومات التي تأتي من خارج النظام (كنسق)، والمتعلقة بالسياسة الداخلية أو الخارجية، أو بالمعلومات التي يمتلكها النظام حول ذاتيته"[79]. بمعنى أن مختلف الأنساق المكونة للمجتمع (النظام السياسي، الاقتصادي، الثقافي...) هي في تفاعل مستمر ومتبادل، وأن تدفق المعلومات بين مختلف هذه الأنساق يعتبر عنصرا أساسيا يمنح النسق القدرة على التكيف مع المحيط الذي يتواجد فيه. أي أن الاتصال كما فسره رواد مدرسة بالو ألتو من ضمنهم كل من الانثروبولوجي غريغوري باتسون Gregory Bateson والأخصائي النفساني دون جاكسون Jackson Don وبول فاتزلوفيك Paul Watzlowick وراي بردويستل Ray Birdwhistell وادوارد هال Edward Hall وهما من الأنثروبولوجيين المعتمدين على اللسانيات، وعالم الاجتماع ادفين غوفمان، في تفسيرهم لعملية الاتصال على أنها "عملية تفاعل[80]، تتحقق في إطار علاقة متبادلة، بحيث يشمل التغيير طرفي هذه العلاقة في حين ينتفي التفاعل في حالة العلاقة ذات البعد الواحد أي أن التأثير في اتجاه واحد لا يمثل تفاعلا.

وفقا لهذا الطرح فإن النظام (النسق) السياسي هو المتغير التابع وأن الاتصال (كنسق آخر) هو الوحدة الأساسية أو كما وصفه فاجن R.FAGEN "أن الاتصال هو نشاط سياسي يؤثر بطريقة آلية ومحتملة على سيرورة (النسق) النظام السياسي"[81].

شكلت هذه الفكرة محور أعمال مدرسة بالو ألتو التي ذهبت إلى القول أن " التواصل هو أساس كل اختلال داخل النسق، وأن الأطراف المشاركة في عملية التواصل هي التي تحدد طبيعة العلاقة التي تجمعهم داخل هذا النسق. أي أن الاتصال عملية تفاعل مستمرة ومتغيّرة تؤدي إلى خلق روابط وعلاقات متعددة في المواقف بين الأفراد [82].

ولأن الاتصال ظاهرة تؤثر وتتأثر بمكونات السلوك الفردي، ذهبت مدرسة بالو ألتو Ecole Palo Alto إلى رفض النموذج التقني للاسويل وأتباعه، الذي شبه التواصل القائم بين الكائنات البشرية بذلك الذي يحدث بين جهازي الحاسوب. لكوننا نحن الكائنات البشرية" نتصل فيما بيننا لا كاتصال ذرات منفصلة عن بعضها البعض وبواسطة قنوات منعزلة عنا، ولكن كأجزاء متكاملة"[83]. كما أننا نحن البشر" لا يمكننا ألا نتواصل" [84].

وإن هذا التفاعل يتحقق في إطار علاقة متبادلة، بحيث يشمل التغيير طرفي هذه العلاقة في حين ينتفي التفاعل في حالة العلاقة ذات البعد الواحد. أي أن التأثير في اتجاه واحد لا يمثل تفاعلا.

يتجلى من ما سبق ذكره، أن مدرسة بالو ألتو تجاوزت أيضا إشكالية التواصل التي طرحها شانون ولخصها في الطريقة المثلى لتجنب حدوث اختلالات في عملية التواصل وما يترتب عنها من سوء فهم وبالتالي عدم التوافق .

وعلى هذا الأساس، انطلقت مدرسة بالو ألتو من أن التواصل أساس أي خلل يقع داخل النسق العام. فلفهم وتفسير سلوك الفرد يجب دراسة نظام الاتصال داخل المجموعة التي ينتمي إليها، كون الفرد يتأثر بالمحيط الذي يعيش فيه" إن كل اتصال هو تفاعل ذو دلالة أو معنى" [85].

أي أن الأطراف المشاركة في عملية التواصل، هي التي تحدد طبيعة العلاقة التي تجمعهم ببعض. فإذا لم يستطع هذا النسق تحقيق نوع من الاستقرار، فإن العلاقة لا يمكنها الاستمرار وقد تتحول هذه الوضعية، أي وضعية التواصل، إلى وضعية الصراع نتيجة لنمط التبادل الذي تعتمده الجماعة. حيث أثبتت هذه المدرسة من أن خطاب النفي آو الإقصاء داخل أي نظام علائقي يؤدي بالأطراف المهمشة أو المقصاة إلى أن تكوّن لنفسها نظاما دفاعيا وهذا ينطبق على أي نمط من أنماط السلطة، من أبسط خلية عائلية حتى أكثرها تعقيدا كالتنظيمات السياسية والاقتصادية والدينية وغيرها .

مقاربة دوتش :

ساهم **دوتش DEUTCH**، وبقدر كبير، ببلورة نموذج حاول من خلاله أن يطور إطارا نظريا يفسر، على ضوئه عملية الاتصال السياسي. الذي اعتبره بمثابة عملية سيبرنطقية [86].

أو كما وصفها، كل من **بارسون PARSONS** و**إستون D.EASTON** على أن "العلاقات القائمة بين النظام (كنسق) السياسي ومحيطه الخارجي، بمثابة شبكة سبرنطيقية "[87].

يدعم دوتش هذا الطرح قائلا "ليس للاتصال وجود ذاتي، بل وجوده مرتبط بكل نشاط سياسي ولا يتم فهمنا لديناميكية النسق السياسي إلا من خلال فهمنا للنسق التواصلي، فممارسة السلطة هي قبل كل شيء إشكالية تواصل"[88].

فالاتصال إذن هو "وظيفة سياسية وشرط أساسي لكل نظام يسعى لتحقيق أهدافه"[89]. و بذلك، يعتبر الاتصال كمتغير يدل على طبيعة النسق السياسي (النظام)، أو كما اعتبره كل من **باي PYE** و**جالنور Gelnor**، وهو أحد تلامذة **دوتش**، أن "بناء هياكل الاتصال التي تسمح للوصول إلى كل فرد في المجتمع وأن تطور النظام السياسي ووصوله إلى الديمقراطية يتحدد بمدى "تأثير أفراد المجتمع على قادة النظام السياسي، من خلال التعاون والمشاركة في عملية التواصل"[90].

إن المطالب والدعائم التي تصل إلى النظام السياسي تتحول إلى قرارات، وتؤثر هذه الأخيرة بدورها، كونها مخرجات، على المحيط الذي يظهر طبيعة استجابته لها عن طريق ميكانيزم رجع الصدى (GERSTLE) ولقد حدد الباحثان أربعة معايير استخدمت كمقاييس يتم من خلالها مقارنة الأنظمة السياسية وتصنيفها من أنظمة ديمقراطية أو شمولية، أو ما بين الدول الصناعية والبلدان السائرة في طريق النمو، والتي نذكرها كالتالي :

- ✓ تجانس المعلومات السياسية.
- ✓ حركية المعلومات السياسية.
- ✓ حجم المعلومات السياسية.
- ✓ اتجاه تدفق المعلومات السياسية.

ويضيف **دوتش** أن النسق (النظام السياسي) يتمتع بالديناميكية، بحيث أن التحولات والتعديلات تحدث بشكل يُحدث توازنا بين النسق ومحيطه. فهو في بحث دائم لتعزيز مواقعه من زاوية دعم وجوده السلطوي واستمرار وجوده، أي أن عملية دعم النظام وتأييده تظهر من خلال العناصر كما ذكرها دوتش كالتالي[91].

أ- قيمة المعلومة:

تصبح المعلومة ذات قيمة عندما يكون هناك إخبار. أي أن المعلومة لا تحقق تواصل فقط، إنما تفتح الباب لعمليات تواصلية أخرى. وبهذا تشكل الرسائل المتضمنة تطلعات

المواطنين ومطالبهم، قيمة دلالية يقوم على أساسها النظام بتحويل هذه المعلومات إلى قرارات تساعده على إحداث توازن بين النسق السياسي ومحيطه. في حين أن إذا انعدم تفاعل النظام مع هذه المعطيات وعجز عن التوصل إلى قرارات تدعّم عملية التغذية الراجعة ، سينعكس ذلك على النظام نفسه وعلى استقراره وحتى استمراره.

ب- الوقت المستغرق للاستجابة :

يشبه دوتش هذا العنصر من خلال قوله "هي المدة الزمنية التي تستغرق بين عملية تلقي المعلومات (المدخلات) حول موقع طائرة العدو، والوقت الذي تطلق فيه الصواريخ المضادة" كما يرى دويتش أن عدم استجابة النظام للمطالب في الوقت اللازم، يعني عدم قدرته على خلق عملية التغذية الراجعة. بحيث تعتبر عملية التغذية الراجعة (مخرجات) نتاج لتأثير (المدخلات) التي يتم على أساسها إجراء تصحيح ذاتي.

ج- المكسب :

تعتبر إمكانية النظام في إحداث التعديلات أو التحولات الناتجة عن القرارات المتخذة كرد فعل لمتطلبات المواطنين وكذا قدرته على إشباعها، الآليات الأساسية التي تمكننا من فهم ليس فقط عمل النظام السياسي وطبيعته و إنما أيضا دعائم استقراره. لأن فشل النظام في الاستجابة إلى مطالب مواطنيه يعني فشل النظام في قدرته على خلق عملية التغذية الاسترجاعية التي يحتاج لها من أجل الأستمرار والاستقرار .

د- تحقيق الهدف:

أن تعامل النظام مع المطالب (مدخلات) له نتائج تعرف بالمخرجات، تأخذ صورة قرارات يهدف النظام من خلالها بالدرجة الأولى إلى تعزيز مواقعه ودعم وجوده وضمان استمراره، أي أن دعم النظام يظهر من خلال مواقف المواطنين اتجاه النظام. فمن خلال هذه الآلية، مدخلات ومخرجات، يحدث توازن بين (النسق) النظام ومحيطه. وقد شبه **ديفيد اوستن D.Easton** النظام ب " صندوق أسود لا يمكن التعرف على طبيعته إلا من خلال فهمنا للتفاعل المتبادل بين النظام وبين البيئة المحيطة به "[92].

2-2 النموذج النقدي

يعد كل من **هابرماس J.Habermas. وم. هورخايمر M.Harkheimer** وكذا تيودور **Theodor**، أدورنو **W.Adorno**، **وهوبرت ماركوز H.Marcuse**، من الرواد الأوائل الذين ارتبطت أعمالهم بالنموذج النقدي، متجاوزين بذلك الطرح التقني الذي اختصر

عملية التواصل، في نقل معلومة من نقطة إلى أخرى، حيث ذهب هؤلاء، ومن بينهم **ماركوز** إلى تفسير الظواهر، ومن ضمنها الاتصال السياسي باعتباره المجال الذي تتبادل فيه الرسائل بين الفاعلين في الساحة السياسية، موضحا ذلك بقوله من خلال ما قدمه في كتابه "الإنسان ذو البعد الواحد" L'Homme unidimensionnel "إلى الكشف عن الأشكال الجديدة للهيمنة السياسية والمظاهر العقلانية لعالم يتم تطويعه تدريجيا باستثمار التكنولوجيا والعلم، تخفي وراءها عدم عقلانية نموذج تنظيمي للمجتمع، يدعي تحرير الفرد فيما هو، في الحقيقة، يعمل على استعباده. فالعقلانية التقنية، العقل الاستخدامي أو الأدائي قد اختصر الخطاب والفكر في بعد منفرد، يعمل على تناغم الشيء ووظيفته، والواقع والظاهر، والماهية والوجود، فهذا المجتمع فردي البعد، قد ألغى فضاء الفكر الناقد"[93].

تجاوز **ماركوز**، من خلال طرحه هذا، التفسير الآلي لعملية التواصل " التي لا يمكن فهمها، إلا من خلال فهمنا للشروط والظروف التي يتم فيها إنتاج الواقع الاجتماعي والسياسي"[94]. هذا الواقع الذي وصفه **عشاش. ب P.Achache** أنه يتسم ب "غياب النقاش الفكري، وتصاعد مكانة الفرجة، واختزال الخطاب السياسي في شعارات إعلامية، وافتقار الخطاب السياسي من المضامين الحجاجية، وطغيان الأشكال (الصورة) [95] يدفعنا للقول أن العملية الاتصالية تشبه إعطاء حقنة في الجسد .حيث يقوم المرسل بصياغة أفكاره ومشاعره في رسالة، ثم يحقنها من خلال وسيلة معيّنة ليخضع هدفه، أي المتلقي و يوجهه وفقا لمصالحه وغاياته.

وعلى هذا الأساس تظهر وسائل الإعلام والاتصال على أنها " تمتلك الشرعية في تحديد الواقع الاجتماعي والسياسي للمجتمع. فمن خلال تحريكها للوعي الاجتماعي نحو مختلف القضايا فإنها تعمل بذلك على الضغط على الأفراد لتشكيل آرائهم طبقاً للرأي العام السائد في المجتمع الذي يعيشون فيه. فيميلون شيئا فشيئا إلى تبني توجهات الأغلبية خوفا من الانعزال على أنفسهم [96].

دعم **هابرماس** من جهته هذا الطرح، و ذلك من خلال تبنيه أطروحات **أدورنو**، و**هوركهايمر**، حول تضليل الرأي العام، والتماثل، والتحشيد، وتجزئة الجمهور. فالفرد ينزع إلى أن يكون مستهلكا ذا سلوكيات عاطفية وهتافية احتفالية، أما الاتصال العمومي فإنه ينحل في مواقف تلقّي محكومة بعزلة الفرد، موصوفة دائما بكونها مقولبة" [97].

كما أنتقد **هابرماس**، هذا الواقع الذي يجعل من الحاكم، المحتكر للتقنية، هو المهيّمن على المضامين والمنتج لها، في حين أن الرأي العام –المحكومين- هي أطرافا سلبية خاضعة، إنه "المبدأ القائم على الإعلان والتواصل الجماعي، بنموذج تجاري "لصنع الرأي" [98].

فبالنسبة لـ**هابرماس**، ليس من الضروري أن نغيّر المجتمع لتحسين وضع الفرد، بل يجب أولا وقبل كل شيء تغيير العلاقات التي هي بشكل عام غير عادلة بين الأفراد حيث نجد أحدا مهيمنا ولآخر مهيمنا عليه. ومن ضمنها العلاقة الاتصالية إذ أن "الأفعال الاتصالية تعمل على تحقيق التماسك بين أفراد المجتمع. بحيث توجه هذه الأفعال التواصلية، إما لتحقيق التفاهم أو لتحقيق النجاح" [99].

تجاوز **هابرماس** ،في تفسيره للفعل الاتصالي، المفهوم التقني الأحادي الاتجاه الذي لخص عملية الاتصال في كونها إرسال معلومة من طرف مرسل إلى مرسل إليه. فهي، مثلما فسرها هابرماس "ليست عملية آلية، وإنما هي عملية تفاهم، تنشأ عند القطيعة"[100]. أي أنه "يكمن مخرج هذا المأزق، في إعادة الاعتبار لأشكال الاتصال المختلفة ضمن فضاء عمومي يشمل أفراد كل المجتمع " (ارمان و ميشال ماتلار، المرجع نفسه، ن ص) إن التواصل في هذا المعنى يحقق نوعا من التماسك والتفاهم والنجاح، إنها الوظائف الثلاثة الأساسية للتواصل التي تسمح للنظام بأن يظل مرنا ومفتوحا.إنها دعوة لترسيخ مبادئ الديمقراطية باعتبارها "هي سياق تتجلى فيه الحقائق ويتم فيه إخضاع أي نزاع أو اختلاف يقع بين المتعارضين في الآراء إلى حجج محددة يكون هدفها الأساسي بلوغ الإجماع " [101].

ظل الخلاف بين الباحثين حول تأثير وسائل الإعلام على الناس، قائما منذ أواخر ثلاثينيات القرن الماضي. ومع ظهور متغيرات جديدة على الساحة الإعلامية والسياسية، اشتد الجدال حول إشكالية حجم هذا التأثير وكيفيّة حدوثه. إذ ذهب البعض إلى التأكيد على أن سلطة وسائل الإعلام على الناس خارقة، وأن لها القدرة والكفاءة في التأثير على الجمهور المستهدَف بدقة وفاعلية، ذلك أن " وسائل الإعلام لا تقوم بتغيير الآراء و الأفكار وإنما تعمل على تكوينها وإنتاجها" [102]. فمن خلال التعتيم على الآراء المعارضة، والترويج لأراء معيّنة تعمل وسائل الإعلام على تحقيق إجماع عام حول القضايا الاجتماعية أو السياسية .

لقد انتقد الكثير من المفكرين هذا الطرح، وأعابوا على أنصار هذا النموذج، أنهم عظموا قوة تأثير وسائل الإعلام على الناس. يعتبر **تود جيلتين Todd Giltin** أحد المنتقدين وقد بنيّ انتقاده لهذا الطرح، على أساس انتقاده للأعمال الأمبريقية التي قامت بها مدرسة **لازرسفيلد**، معيبا عليها اهتمامها المبالغ في البحث عن التغييرات التي تحدثها وسائل الإعلام في أراء واتجاهات الأفراد، من خلال دراستها مدى تأثر المتلقي بفحوى الرسائل الإعلامية وما تحدثه هذه الأخيرة من تغييرات في اتجاهاته وأرائه، إنها تغييرات آنية، مباشرة وقصيرة المدى. بينما الاتجاهات المستقرة (الدائمة) هي التي تحمل دلالات حول حجم وفاعلية هذا التأثير.

ذلك أن وسائل الإعلام والاتصال لا تعمل في الحقيقة على تغيير الاتجاهات والآراء، وإنما هي التي تقوم بإنتاجها. وهذا ما يمكنها من تحقيق الاستقرار والإجماع "[103].

وعلى أساس ما سبق ذكره، لا يمكننا نفي أو تجاهل مدى تأثير وسائل الإعلام على المتلقي والدليل على ذلك استغلال السياسيين واستخدامهم لهذه الوسيلة لتسويق أفكارهم ودعم توجهاتهم إلا أنه وفي المقابل علينا الإشارة إلى بروز الانترنت التي تمثل الثورة الثالثة للمعلومات. زعزعت وربما هدمت الكثير من هذه النظريات، وعلى رأسها نظرية الجمهور، ونظرية حارس البوابة، نظرية الرصاصة، أو الحقنة وكذلك نظرية ترتيب الأولويات. إن مستخدم التقنية الحديثة ليس بحاجة إلى حارس بوابة أو مَنْ يحدد الأجندة ويضع الأولويات بل أضحى في مقدور الجمهور الذي كان يخضع لتأثير الرسائل الإعلامية أن يكون فاعلا وفعالا بدوره في العملية الاتصالية، فمن خلال ما يسمى بالشبكات الاجتماعية التي يوفرها الانترنت أصبح بإمكانه أن ينتج بدوره رسائل ويبعث بها إلى جمهور واسع.

وهذا ما يجرنا إلى القول أن الطرح النقدي كان محل تشكيك بل إلى " دفع **ميشال فوكو** ببطلان الرؤية التي هيمنت طويلا على الفكر النقدي، والتي تعتبر الجهاز (الدولة) قائما على وحدة غير قابلة للتجزئة وذا أداء فاعل ومحكم. واقترح بدلا من ذلك التمعّن واستّعاب الدولة في أبعادها الممارسية اليومية، والتمعّن في ممارساتها الهادفة إلى التكيّف والإنكفاء، ودعم الانتظام، والترقيع. وكل ذلك، بهدف استحداث روابط متماسكة جديدة، ودقة واتساق في الممارسة، أي بعبارة مختصرة " تكتيكات عامة لإدارة الذهنيات "[104].

3-2 النموذج التحاوري:

يندرج هذا النموذج ضمن المنظور النقدي، بحيث يصف هذا النموذج حقيقة الاتصال المعاصر في الدول الصناعية بإظهار الانسلاب (aliénation) الذي يميزه. إن رواد النموذج النقدي طرحوا نموذجا "مثاليا" المسمى بالنموذج التحاوري. ينظر رواد هذا التيار إلى أن الاتصال عبارة عن تبادل للحجج بين مختلف الأفراد المكونين للمجتمع. وأن عملية الاتصال تقوم على أسس هي:

أولا : العقلانية Rationalité :

أي أن عملية الاتصال السياسي تقوم على تبادل للمعلومات تبنى على حجج عقلانية .

ثانيا: تبادل الأدوار Échange des rôles:

تقوم عملية الاتصال على تبادل الأدوار بين المرسل المنتج للرسالة والمستقبل لها. أي أنه في سياق العملية الاتصالية يمكن لكل فرد أن يكون مرسلا ومستقبلا. هذا الطرح الذي

جاء به رواد النموذج التحاوري يتنافى كليا ومنظور النموذج الإستراتيجي، حيث لا يفند **عشاش Gilles Achache** مقولة وجود فئة من الفاعلين (السياسيين) هي المؤهلة للهيمنة ولاحتكار "الكلمة" أي انفرادها بعملية الاتصال في المجال السياسي ، فهي المنتجة للرسالة والباعثة بها وهي من خطط لها و رسم أهدافها.

يعود بنا هذا الطرح إلى نموذج لاسويل وإلى أعمال **شانون** و**اوسجود Osgood** الذين اعتبروا أن كل فرد، حين يندمج في إطار علاقة تواصل مع الآخر، يكون مصدرا للرسالة وفي ذات الوقت متلقيا لما يبعث به الآخر، حيث تكون كل الأطراف في عملية الاتصال، مرسلة ومستقبلة، أي أنها أطرافا فاعلة وفعّالة، تمتلك جميعها القدرة على تفكيك رموز الرسالة، وتفسير فحواها وإعادة إنتاجها للرد على ما تلقته من الآخر، أي أن عملية التواصل تجاوزت_عملية دورية circularité وإنما هي عملية معكوسية réversibilité مثلما أوضح **دوفلو Deflew** سنة 1966 [105].

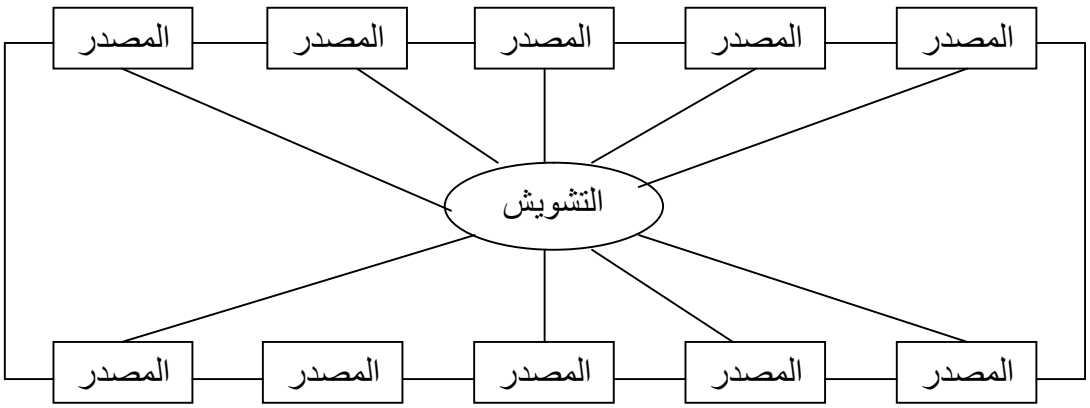

ثالثا المصلحة العامة Intérêt général :

يهدف الاتصال السياسي إلى تحقيق المصلحة العامة، فمن خلال تبادل الحجج تصل الأطراف المتحاورة إلى معرفة ما هو صالح للمجتمع ككل. أي أن عملية دعم وتأييد قرارات النظام تظهر من خلال المواقف العامة للمواطنين .

رابعا العالمية Universalité :

وعلى أساس ما تقدم ذكره يمكننا أن نلخص أهم ما جاء به رواد النموذج التحاوري الذي استمد العديد من سمات وخصائص النظم السياسية في القرن الثامن عشر فهابرماس، مثلا يرى أن البرجوازية في القرن الثامن عشر هي التي جاءت بـ"أسس الإشهار" حتى تتمكن

من حماية مصالحها وحماية المجتمع من السلطة الحاكمة. كون القرارات التي تتخذها السلطة لا يجب أن تؤخذ في الخفاء، كما كان سابقا، ولكن أن تؤخذ في الشفافية. حيث تصبح "عمومية" وتصبح محل نقاش، وتعليق وانتقاد. إن النموذج التحاوري لا يرى أن الحوار والنقاش العام لا يقتصر على النخبة وإنما على هذه الأخيرة أن تقوم بتعبئة الجماهير وكل أفراد المجتمع على المشاركة فيها.

من خلال تحليل ظاهرة الاتصال السياسي قدم رواد النموذج التحاوري صورة المجتمع المثالية الذي يتسم بخصائص طوباوية (خيالية) تتناقض وتلك التي تتسم بها المجتمعات الرأسمالية الحديثة التي شكلت محور دراسات رواد النموذج النقدي.

من أهم ما جاء به النموذج التحاوري ،اعتماده على متغيّر الاتصال كمؤشر لتصنيف المجتمعات البشرية في خانات ترمز ،إما إلى النظم المستبدة ،وإما إلى تلك التي تتمتع شعوبها بحقها في ممارسة التواصل من خلال عملية التحاور المتبادل والمتساوي، الذي يمنح لكل طرف في العملية الحق في التعبير عن أرائه، وكذلك حقه في معرفة ما يراه غيره .

يتبنى رواد هذا النموذج فكرة أنه من خلال الحوار الحجاجي المتبادل يمكن لأفراد المجتمع أن يصلوا إلى إيجاد نقاط مشتركة يتفقون عليها ،تمكنهم من تقليص الفجوة التي تشكلها الآراء المتعارضة. هذا التوافق هو الذي يساعدهم على أن يتخذوا القرارات الصالحة. يعتبر بذلك الفضاء العمومي، نتاج لتحاور بين المواطنين الذين يمارسون حرياتهم من خلال المشاركة في القضايا العمومية. حيث أكد **لويس كيري Louis Quéré** هذا الطرح من خلال وصف الفضاء العمومي "باعتباره فضاء للتحاور، أي مكان ينتج فيه التوافق (الوفاق) حول القضايا العملية أو السياسية، من خلال مناقشة عمومية للحجج"[106] فهو يؤكد على أن "الفضاء العمومي" هو شبكة تسمح لتبادل المحتويات (الرسائل) واتخاذ المواقف أي الاتجاهات.

فعن طريق المحاججة فقط، بحسب هابرماس، يتحقق التفاهم، وبالتالي يتحقق الإجماع العام [107]. وعليه، يمكننا القول أن التواصل بين السلطة والمواطن لا يقوم على عملية الإرسال والاستقبال ،بل تتعدى هذه العملية العمودية إلى علاقة تتساوى فيها الفرص بين المتحاورين في الحرية في التواصل وفي التعبير عن أفكارهم و مشاعرهم لأن انفراد فئة معيّنة بهذه الحقوق دون الفئات الأخرى يتناقض والديمقراطية .

فالتواصل إذا هو العملية التي تسمح للنظام بأن يظل مرنا ومفتوحا، وأن مشروعيته تكمن في الوفاق الناتج عن التحاور.

وعلى هذا الأساس، طوّر **هابرماس** (1981) نظريات الكفايات الاتصالية. حيث فرق بين شكلين من الفعل الاجتماعي: ذلك الذي يوجه نحو التفاهم (الفعل الاتصالي) والذي يوجه نحو النجاح (الفعل الإستراتيجي)، وقد انتقد **هابرماس** الفعل الاستراتيجي الذي يجعل من العملية الاتصالية عملية تلاعب وتحايل وخداع، لأن المنتج للرسالة والباعث بها ليست له نيّة المشاركين، لم يوجهوا مسبقا نحو النجاح، فإنهم كانوا يسعون وراء أهدافهم (الذاتية) الفردية بشرط أن يكون هناك توافق متبادل حول برنامج عملهم على أساس تحديدهم المشترك للمواقف". إن التفاهم المتبادل يفترض الكليات المكوّنة للحوار والمتمثلة في المطالبة بالمعقولية، المطالبة بالحقيقة، المطالبة بالمصداقية، المطالبة باحترام معايير الوضعية الاتصالية. إن التوافق يشكل وضعية اتصالية مثالية. هذه الوضعية المثالية (المتعادلة)، أي أن يكون كل متكلم له الفرصة في إنتاج أفعال كلامية مطابقة لهذه الكليات. هذه الوضعية الاتصالية هي مثال للهيمنة وتسمح لتفكير في شروط الوعي الجمعي والمتمثل في الديمقراطية. و يوضح **ميلر Mueller** ذلك من خلال اعتبار الاتصال السياسي "الحوار حول المشاكل، الرهانات، والأفكار ذات المصلحة العامة". لقد ارتكز هذا الطرح، على تفسير **هابرماس** الذي أعطى رؤية جديدة للعملية الاتصالية [108]

لقد بنى **هابرماس** مفهومه للاتصال على أنه يكمن في "التفاهم" (Se Comprendre). إلا أنه نفى وبوضوح وجود اتصال حقيقي، حيث يرى أن هذه المؤسسات التي تسعى لإقامة تواصل مع الأطراف الأخرى، فإن أهدافها محددة ومخططة مسبقا. مما يجعل من الاتصال هو أيضا عملية مخططة ومحددة. أي أنه يستبعد وجود اتصال حقيقي أو متوازي بين مختلف الأطراف المشاركة في العملية الاتصالية. فالأفراد الذين يعتقدون أن لديهم حرية في الإدلاء بآرائهم ووجهات نظرهم، هم في الواقع لا يعبرون إلا عن وجهات نظر المؤسسة. هؤلاء الأفراد في نظره يتكلمون لكن حديثهم مخطط أو ما ينعته بـ"Pseudo communication" اتصال مستعار، ويميز **هابرماس** بين نوعين من الاتصال :.

الاتصال الموجه إلى النجاح :

وهي نظرة مستمدة من الفكر الفيبيري، حيث يرى، أن الحاكم لديه هدف معيّن يسعى للوصول إليه عبر غايات محددة، فيختار الوسائل والأساليب التي تتماشى والمعطيات التي يضعها في حسبانه [109].

فالأفراد الفاعلون (المسئولون) في نظره، يركزون اهتمامهم حول الغايات والنتائج وفقا لحساب ذاتي، أما الأطراف الأخرى ما هي إلا وسائل تستعمل من أجل الوصول إلى

الغاية التي يصبو إليها الحاكم، وما محاولة اتصال القمة بالقاعدة إلا بغية ممارسة التأثير فيهم وذلك من خلال

1 - طريقة مخططة ومباشرة : بإعطاء الأوامر والتعليمات.

2 - طريقة غير مباشرة: وترتكز على عملية التأثير، ويتم ذلك بالتأثير في دوافع وقرارات الآخرين عن طريق الإغواء والمكافأة.

ولقد لخص بيار لوبيل. P. Lebel هذه العملية في مرحلتين. مرحلة الانطلاق، وهي مرحلة ما قبل التواصل والمرحلة النهائية التي تعتبر مرحلة لما بعد التواصل كما يوضحها الرسم التالي[110].

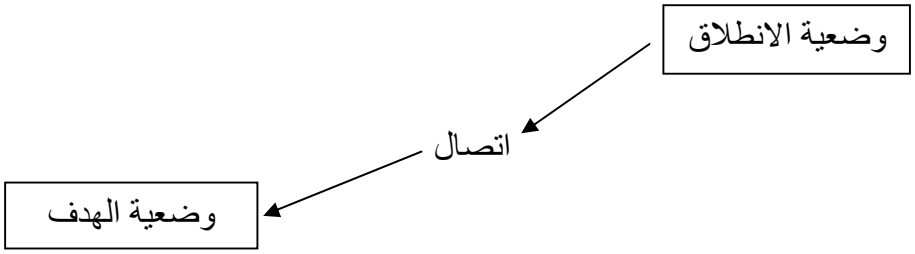

حاول لوبيل من خلال هذا الرسم المبسط تفسير دور الاتصال في عملية التأثير على المواقف والاتجاهات. حيث أعتبره من أهم الوسائل والسبل التي تساعد على اتخاذ القرارات ضمن الجماعة.

الاتصال الموجه نحو التفاهم :

هو عكس ما يقوم عليه الاتصال الموجه نحو النجاح الذاتي. حيث يوجه سلوك الفاعلين لتحقيق التفاهم المتبادل دون محاولة تأثير نخبة معينة على الأغلبية.

ويرى **هابرماس** أن تحقيق هذا التفاهم يؤدي إلى خلق جو من الترابط الوثيق بين تصرفات الأفراد، وتكون مجتمعاتهم أكثر صلابة وتماسكا من تلك التي تخضع آليا لتطبيق الأوامر والتعليمات. ويكون النجاح أكبر حين يرتكز على تبادل المعلومات والمقترحات أو الاعتراضات بين الحاكم والمحكومين. حيث يصبح هؤلاء أطرافا فاعلة في العملية الاتصالية.

أعتبر الاتصال عنصرا أساسيا للضبط الاجتماعي (contrôle social) وللشرعية والذي يمارس تحت ثلاثة أشكال:

✓ الاتصال الموجه : تتميّز به الأنظمة الشمولية، التي تتسم باستخدام كل الأساليب والآليات للتلاعب بالعقول من أجل احتكار السلطة و الهيمنة عليها و شرعنتها.

✓ الاتصال الممنوع : والمتمثل في الوضعيات غير العادلة بين الأطراف المتواصلة، حيث تتمتع فئة دون الفئات الأخرى باحتكارها للمعلومة وبحقها في التعبير الحر، إنها حقوق يختص بها أصحاب السلطة والنفوذ . فهم الفاعلون في العملية الاتصالية وهم أيضا من أقصوا باقي الأطراف من المشاركة فيها. لأن رفض التبادل والتحاور هو تأكيد ضمني لنية الضغط والعدوان.

✓ الاتصال العمومي: وهو أشمل وأعم من الأشكال التواصلية الأخرى. حيث يستدعي مشاركة واسعة لمختلف أطراف المجتمع. إلا أنه قد يبعد عن مساره حين يستخدم من أجل الحفاظ على الاستقرار ويسعى لضمان الاستمرارية لمن هم في السلطة. أي حين يختصر الاتصال في عملية الحفاظ على رموز النظام مثلما وصفه **إيدلمان M.Edelman** .

لقد خلص **هابرماس** إلى أن المواطنة " تتحقق من خلال انفتاح المجال العام للنقاش وتبادل الآراء"[111].

ذلك أن " لا يستطيع المواطن القيام بهذه المسئوليات دون التمتع بالحق في حرية التعبير، فحرية الإعلام وحرية الاتصال أصبحت معيارا لقياس مدى تطور المجتمع والتزامه بالقيّم الحضارية حتى أصبحت حرية الإعلام لا ترتبط بالقائمين عليه فقط، بل أصبحت جزءا من حقوق المجتمع ككل" [112].

إن الفضاء العمومي، هو عنصر أساسي بالنسبة لهذا النموذج باعتباره الفضاء الذي يتهيكل فيه النسق الاتصالي من خلال وجود "حوار بين المواطنين، يتمتعون بالحرية في المشاركة في الشأن العام ،لإصدار قرارات، تقوم على النقاش والمحاججة ".[113]

إن أهم ما جاء به النموذج التحاوري، دعوته لتحرير العقل و الفرد من كل أشكال الهيمنة والاحتكار لأن ذلك هو الشرط الكفيل لتحرير " الاتصال" من كل أشكال التلاعب والتحايل ليترك المجال إلى الحوار العقلاني الذي تتبادل فيه الحجج والبراهين في مجال عام تتساوى فيه كل الأطراف، إنها دعوة إذا إلى التواصل في جو الديمقراطية [114].

نقد النموذج:

ذهب **هابرماس** في دعوته لقيام مجتمع يبنى على أساس فكرة "قبول الآخر" ،إلى إعطاء بعد إنساني للعملية الاتصالية، أي أن الاتصال، هو دعوة "البشر إلى التفاهم، وتوحيد الرؤى وتحقيق التفاوض"[115] في إطار فضاء عام يشمل كل الأطراف للمشاركة في نقاش حر، متبادل عقلاني حقيقي واقعي خال من كل احتكار للفصل في قضايا الشأن العام.

خاتمة

فمن اجل تحقيق تماسك المجتمع، لابد إذا، من بناء علاقات جديدة، تقوم على إعادة التوازن في مدارات القوة، ومن ضمنها العلاقات التواصلية. ففشل الفرد (أو المؤسسة) في تحقيق التفاهم مع الآخر، يعكس عدم قدرته، أو قلة كفاءاته في التواصل. ذلك أن العلاقات التواصلية الناجحة، هي التي تعمل على إلغاء الهوة بين الفرد والآخر، وبالتالي بين أفراد المجتمع ومؤسساته. من هذا المنظور، يتبيّن لنا، إن اتساع الهوة بين أطراف المجتمع وتفشي القيم العدائية بين مختلف عناصره، مرده اختلال العلاقات وتصدعها. وعليه يمكننا القول أن العلاقة الاتصالية المتدنية بين المواطن ومؤسسة الدولة كالبلدية تساهم وبشكل كبير في إسقاط التوازن في المجتمع الجزائري وبالتالي في إحداث الخلل بين كافة عناصره.

إذ، وكما أوضحه الأستاذ **بوتفنوشت**، أن الشعور بالظلم لدى المواطن، ينجم عن خلل في ميزان القوى، حيث يجد الضعيف نفسه مكرها على طاعة القوي، وحيث يعمل القوي على إلغاء الضعيف والسيطرة عليه. ووفقا لهذه المعادلة يولد الصراع. و يصبح العنف اللفظي هو سلوك دفاعي لصد عنف و عدوان خارجي [116].

لقد جاءت رهانات الدول المتطورة على التواصل، حقيقية، كونه معطى ملازما للعمل السياسي. ومن هذا المنطلق، أدى التحول الذي شهدته الدول المتطورة في العقد الماضي في قضايا الإصلاح الإداري، إلى طرح تصور جديد للعلاقات القائمة بين والمواطن، يستند في الأساس على عنصر الاتصال باعتباره من المستلزمات الضرورية لكل تفاعل إيجابي بين السلطة القائمة والمواطن، مما دفعها إلى إقامة تصورات اتصالية جديدة بين مؤسسات الدولة والمواطن ضمن تفاعل إيجابي، يضع كل طرف منهما في وضعيات متوازنة مبنية على التفاعل المتبادل والحوار المفتوح.

ومن هذا المنطلق يؤكد **بنفينيست** (**Benveniste**) أن هذا الوعي " يتضمن وجود الآخر ويطرح الحوار كشرط للكلام"[117]. لذلك يستحيل تصور تواصل بين السلطة والمواطن دون الاعتراف بوجود هذا الأخير كطرف فاعل داخل مجتمع تخاطبي. وهذا بالفعل ما أكده **جورج ميد G. H. Mead** في وصفه للشكل المتكامل للاتصال بقوله " إن المثل الأعلى للمجتمع الإنساني، هو المثل الذي يقرب الأشخاص بشكل حميمي ... وأن المبدأ الذي اعتبرته دائما أساسيا في التنظيم الاجتماعي الإنساني يتمثل في الاتصال، الذي يعني مشاركة الآخر، وهو يتطلب بالضرورة أن يظهر الآخر في الأنا، وأن يتأمل الأنا في الآخر وأن نعي وجود الأنا بفضل الآخر" [118].

الهوامش:

1.فيليب ريتور(2008): **سوسيولوجيا التواصل السياسي**. تعريب خليل أحمد خليل. دار الفاربي. بيروت.ص47.

2. JAQUES GERSTLE (2008): **La communication politique** .Arman Colin. 2éme édition. Paris.P 13.

3. J GERSTLÉ.P 11.

4. J GERSTLÉ.P 11.

5.سعد آل سعود .مرجع. ص 24.

6.كمال الدين جعفر عباس (2004): **الاتصال السياسي** .الدار العربية للعلوم- ناشرون المكتب الإسلامي للطباعة والنشر. ص 41.

7.سعد آل سعود. 60.

8.محمود حسن إسماعيل(2003): **مبادئ علم الاتصال ونظريات التأثير**. الدار العالمية للنشر والتوزيع. الهرم .ص 26.

9.عاطف عدلي العبد عبيد(1977): **مدخل إلى الاتصال والرأي العام- الأسس النظرية والإسهامات العربية**-. دار الفكر العربي. القاهرة.ص 67.

10. J GERSTLÉ.P 13.

11. J GERSTLÉ .P 11.

12. FRANÇOIS RANGEON ET AL (1991): **La communication politique et légitimité**. PUF-CURAPP. Paris .P 100.

13. سعد آل سعود.ص 70

14. حسن عماد مكاوي وليلى حسين السيد (1998): **الاتصال ونظرياته المعاصرة**. الدار المصرية اللبنانية. ص76.

15. عبد الوهاب كحيل (1987): **الرأي العام والسياسات الإعلامية**. الطبعة الثانية. مكتبة المدينة. القاهرة. ص 140.

16. محمد عاطف غيث وآخرون.1982.ص 523.

17. محمود حسن إسماعيل.ص 29.

18. محمود حسن إسماعيل. ص 48.

19. FRANÇOIS RANGEON.P 100.

20. سعد آل سعود.ص 24.

21. F RANGEON. ibid. P 100.

22. عبد الله طلبة (1999): **ظاهرة التسيّب في إدارات الدول النامية**. مجلة الفكر السياسي، العدد 6، ربيع. ص197.

23. RACHID TLEMÇANI. (1986): **State and Revolution in Algeria**. London Zed Books.P 53.

24. الخضيري محسن أحمد (2002): **إدارة الأزمات: علم امتلاك كامل القوة في أشد لحظات الضعف**. الطبعة الثانية . مجموعة النيل العربية. القاهرة. ص 250.

25. الشعلان فهد أحمد. 2002. 17.

26. R ROGER GERARD SHWARTZENBERG (1998). **sociologie politique**. Montchrestien .5e édition .P 123.

27. E .DURKHEIN, 1990: **L'évolution pédagogique en France**. introduction de Maurice Halbwachs. Paris: Presses universitaires de France P 118.

28. J. GERSTLÉ. P 14.

29. J. GERSTLÉ. P 15.

30. J GERSTLÉ.P 12.

31. حمدي حسين (1987): **مقدمة في دراسة وسائل وأساليب الاتصال**- دار الفكر العربي. القاهرة. ص75 .

32. محمود أبو المعاطي عكاشة (2005): **لغة الخطاب السياسي، دراسة لغوية تطبيقية في ضوء نظرية الاتصال**. دار النشر للجامعات. القاهرة. ص 5.

33. HENRE BOYER. **éléments de sociolinguistique; langue, communication et société** . avec la collaboration de Gloria Bayo. Dunod. Imprémerie Gauthier-Villars. Paris.P 52.

34. H. BOYER.

35. HUGUES CAZENAVE (1992): **Les modèles de la communication**, Cahiers Français, n° 258 « la communication Oct-Dec. 1992. P 57.

36. H. CASENAVE. P 56.

37. F.RANGEON. P 106.

38. H CAZENAVE .ibid. P 56.

39. D.EASTON. (1974): **Analyse du système politique** .Armand Colin.1974.

40. H CAZENAVE. P 57.

41. سعد آل سعود.

42. FREDERIC LE ROY (2005): **Responsabilité sociale de l'entreprise et pilotage des performances**. Éditions EMS. management et société .Paris.188.

43. H CAZENAVE.P 57.

44. CAZENAVE. ibid. P 58.

45. راسم محمد الجمال (1991): **الاتصال والإعلام في الوطن العربي**. مركز دراسات الوحدة . بيروت ص ص 53-54.

46. HUGUES CASENAVE. P 58.

47. محمود أبو المعاطي عكاشة (2005): **لغة الخطاب السياسي، دراسة لغوية تطبيقية في ضوء نظرية الاتصال**. دار النشر للجامعات. القاهرة. ص 20.

48. PIERRE LEBEL (1983). **Métrologie et maitrise de la communication**. Séminaire de pierre lebel. E.S.F. P11.

49. JEAN LAHOSSE (2006) **: Communication de la transmission à la réalisation**, 2eme édition, Bruxelles, culture et communication. P 56.

50. J GERSTLÉ .op cité P 29.

51. بس عامر (1986): **الاتصالات الإدارية و المدخل السلوكي لها**. دار المريخ. الرياض. ص 26.

52. J.GERSTLÉ. P 29.

53. J GERSTLÉ.P 29.

54. J.GERSTLÉ. P 29.

55. J. GERSTLÉ. P 29.

56. H. CAZENAVE.P 58.

57. J GERSTLÉ. P 29.

58. J.GERSTLÉ. P 29.

59. J.LAHOSSE. P 145.

60. H. CAZENAVE. P 58.

61. H. CAZENAVE. P 58.

62. H. CAZENAVE. P 61.

63. عبد الله محمد عبد الرحمن(2002).ص ص 71، 72.

64. محمود حسن إسماعيل. ص 246.

65. محمود حسن إسماعيل. ص 232، 233.

66. علي عجوة، ومجموعة من المؤلفين (1998): **مقدمة في وسائل الاتصال**. الطبعة الأولى مكتبة مصباح. المملكة العربية السعودية .ص .27.

67. محمود حسن إسماعيل.ص 47.

68. سعد آل سعود.ص .70

69. سلوى عثمان الصديقي و هناء حافظ بدوي (1999): **أبعاد العملية الاتصالية، رؤية عملية وواقعية**. المكتب الجامعي الحديث. الأزاريطة .ص 45.

70. J GERSTLE. P 14.

71. 20 MICHEL RAIL (2006) : **un concept scientifique, information et communication**. Quinbette. Janvier-février. P 06.

72. Diccionario de sociologia, op cité. 100.

73. : COLETTE BIZOUARD (2009): **Vivre la communication**. Éditeur Chronique Sociale .8ème édition Colette Bizouard **.**2009. 4.

74. ارمان وميشال ماتلار(2005): **تاريخ نظريات الاتصال.** ترجمة نصر الدين لعياضي والصادق رابح. الطبعة الثالثة. المنظمة العربية للترجمة. بيروت. ص 74.

75. J.LAHOSSE.P 147.

76. J. LAHOSSE.P 148.

77. ارمان وميشال ما تلار. ص 77.

78. J. GERSTLÉ. P 31.

79. H. CAZENOVE.P 58.

80. M. RAIL. P 44.

81. JACQUES GERSTLÉ.P 31.

82. M. RAIL. 47.

83. J. GERSTLÉ, 46.

84. RENÉE ET JEAN SIMONET, 1990. 13.

85. M RAIL.47.

86. R.SHWARTZENBERG. P 123.

87. R. SHWARTZENBERG. P123.

88. J GERSTLÉ.P 31.

89. H CAZENOVE.P 58.

90. J GERSTLÉ.P 32.

91. R SHWARTZENBERG. P 127.

92. D.Easton .1974.

93. أرمان وميشال ماتلار.ص ص 92، 93.

94. HUGUES CAZENAVE.59.

95. H. CAZENOVE.60.

96. H. CASENAVE. 60.

97. H. CASENAVE. 60.

98. أرمان وميشال ماتلار. ص.94.

99. أرمان وميشال ماتلار. ن ص.

100.LUCIEN SFEZ (1992) :**Critique de la communication**, Seuil. Paris.

101.Lucien. SFEZ .ibid. 9.

102. كارل أوكو أيل (2005): **التفكير مع هابرماز ضد هابرماز**. الطبعة الأولى. ترجمة عمر مهيبل. الدار العربية للعلوم . منشورات الاختلاف. الجزائر. 12.

103.HUGUES CAZENAVE. 60.
104.HUGUES CASENAVE . 60.
105. ارمان و ميشال ماتلار. 111.
106.JEAN LOTTISSE 2006.
107.J. GERSTLÉ. 35,36.
108.CH BAYLON. **Communication. Les outils et les formes de la communication** : une présentation méthodique et illustrée. Armand Colin. 2éme Edition. 208.
109. LUCIEN SFEZ. P 9.
110.PIERRE LEBEL 1983. P18.
111.JURGEN HABERMAS.1978.
112. هويدا مصطفى (2013) : **دور الإعلام قبل وأثناء وبعد الأزمات**. مؤتمر الكويت الثاني للإدارة الإعلامية للازمات والطوارئ 29 مايو 419.
113.J. GERSTLÉ. 106.
114.H GERSTLÉ, 60.
115.CH. BAYLON. 208.
116. بوتفنوشت مصطفى (1984): **العائلة الجزائرية ، التطور والخصائص الحديثة**، (ترجمة) دمري أحمد ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر.43.
117.CHRISTIAN BAYLON. 2005. 206.
118.GEORG HERBERT MEAD .1963**. L'esprit, le soi et la société**. PUF. Paris.P 21.